الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية.
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالب:

بوشيبة صلاح الدين

تحت عنوان:

واقع وآفاق تعزيز الشمول المالـي في الجزائـر

لجنة المناقشة:

د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د. طيبي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد الأمين عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم

والحمد ولله رب العالمين، لك الحمد يا ربي كما ينبغي لجلال وجهك

وعظيم سلطانك وعلو مكانك لك الحمد حتى ترضي ولك الحمد اذا رضيت

ولك الحمد بعد رضا.

لاسعنا في هذا المقام إلا أن أقف بتوجيه

شكر الجزيل وتقدير لي "دكتور طيبي حمزة" على إرشاداته وتوجيهاته القيمة لي

التي سمحت لنا بإنجاز هذا العمل.

جزاك الله عني خيرا جزاء.

كما نتوجه خالص الشكر إلى كل من مد إلينا يد العون

والمساعد في بحثنا هذا ولا ننسي أساتذتنا الكرام جزاكم الله.

بوشيبة صلاح الدين

إهـــــــــــداء

إلى أغر ما أملك بالوجود بعد الله،،،،إلى الذين أفتخر أن نسبت اليهما

،،،،، إلى من أنزل فيهما قران اعجز كل من اوتي من البلاغة والفصاحة ما أوتي،،،،،

،،، إلى من وجدت أينما بحثت ومهما قرأت ومهما نسجت إن كل ما قيل فيهما تقصير في حقهما،،

،،، إلى من كللهما الله بالهيبة والوقار،،، إلى من علماني العطاء بدون انتظار،،،

الوالدين الغاليين ،،،،،،،،،(بكاي عائشة والبشير) ،،،،،،برا واحسان

إلى من يجري حبهم في عروقي،،،،،،، إلى اخواني وأخواتي ،،،،،،،(عيسي ، أسماء ، ونور إيمان)

إلى اخي الأكبر ،،،،،،،،،،، ..(بوشيبة أمين)،،،،،،،،،،، ....رحمة الله علية

وأخص بذكر إلى كتكوتين ،،،،، ،،،،، (صابر وشريف الدين) ،،،،،،،،،،،قرتي عيني

إلى كل أقاربي وأصحابي من بعد أو من قريب،،،،، بأخص إلى أصدقائي عبد الصمد وحسام وعبد السلام و علي

وحمز و ومحمد وزياد نصرالدين ويوسف وزيوش محمد ،،،،،،،،،،،،،،،،، حبا واحتراما

وإلى كل طلبة جامعة محمد بوضياف وبأخص طلبة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

كما أوجه بخلص الشكر إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في بحثي هذا وفي مشواري العلمي

وأخص بالذكر الأستاذة د. طيبي حمزة و تيطراوي كمال واستاذة اسيا نوبه لتوجيهات المتواصلة

وجزاكم الله خيرا.

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــــــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**V**
مقدمة عامة	**ب– د**
الفصل الأول: أساسيات حول الشمول المالي	
تمهيد الفصل الأول:	**5**
المبحث الأول: مدخل للشمول المالي	**6**
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	**6**
المطلب الثاني: مبادئ تحقيق الشمول المالي	**10**
المطلب الثالث: أهداف الشمول المالي	**12**
المبحث الثاني: اساسيات تعزيز الشمول المالي	**14**
المطلب الأول: ابعاد ومؤشرات الشمول المالي	**14**
المطلب الثاني: ركائز الشمول المالي	**18**
المطلب الثالث: سياسات تعزيز الشمول المالي	**20**
المبحث الثالث: محددات تعزيز الشمول المالي	**23**
المطلب الأول: آليات تعزيز الشمول المالي	**23**
المطلب الثاني: علاقة الشمول المالي ببعض المتغيرات الاقتصادية	**24**
المطلب الثالث: التحديات التي تعيق الشمول المالي	**28**
خلاصة الفصل الأول	**30**

الفصل الثاني: واقع تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني:	**31**
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في العالم	**32**
المطلب الأول: تطورات الشمول المالي في العالم	**32**
المطلب الثاني: تطورات الشمول المالي في مختلف التكتلات العالم	**34**
المطلب الثالث: أسباب ومعيقات تطور الشمول المالي في العالم	**40**
المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه	**42**
المطلب الأول: أهم إجراءات التي تبنتها البنك الجزائري في مجال الشمول المالي	**42**
المطلب الثاني: المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر	**43**
المطلب الثالث: تحديات وحلول تعزيز الشمول المالي في الجزائر	**45**
المبحث الثالث: التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	**52**
المطلب الأول: تعريف الرقمي	**52**
المطلب الثاني: أهمية التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي	**53**
المطلب الثالث: أهمية الخدمات الرقمية المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر ظل جائحة (كوفيد19)	**53**
خلاصة الفصل الثاني	**59**
خاتمة عامة	**61**
قائمة المصادر والمراجع	**65**
الملاحق	**72**
الملخص	**69**

قائمة الجداول الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
1-1	أهداف الشمول المالي	13
2-1	أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	17
1-2	تطورات نسبة الجزئية لمتغيرات الشمول المالي للبالغين الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية (15 سنة فما فوق)	35
2-2	تطورات المؤشرات الجزئية للمتغيرات الشمول المالي في العالم خلال الفترة (2014-2017)	37
3-2	تطور النسبة للمتغير ملكية بطاقة الائتمان في العالم خلال الفترة (2014-2017)	38
4-2	ملكية الحسابات في مؤسسات بالنسبة من البالغين (15 سنة فما فوق) في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)	43
5-2	نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين اقترضوا من المؤسسات المالية خلال الفترة (2014-2017)	44
6-2	نسبة الادخار من المصاريف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) خلال الفترة (2014-2017)	44
7-2	نسبة استخدامات الفروع البنكية والمصرف الآلي للأفراد البالغين(15فما فوق) خلال الفترة (2014-2019)	45
8-2	تطور عدد عمليات السحب والدفع الالكتروني في الجزائر خلال تفشي جائحة (كوفيد19) لسنة 2020	55
9-2	تطور عمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر لمختلف القطاعات خلال جائحة (كوفيد19) لسنة 2020	56

قائمة الأشكال

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
1-1	مبادئ تحقيق الشمول المالي	12
2-1	أبعاد الشمول المالي	15
3-1	ركائز تعزيز الشمول المالي	20
4-1	سياسات تعزيز الشمول المالي	22
5-1	العلاقة العكسية للشمول المالي والاستقرار المالي	24
1-2	نسبة البالغين (15 فما فوق) الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العالم سنة 2017	33
2-2	نسبة الذين لايزالون بلا حساب مصرفية في العالم سنة 2017	34
3-2	نسبة المواطنين الذين تزايد أعمارهم عن 15سنة ويملكون حساب في مؤسسة مالية في مختلف مناطق العالم لسنة 2017	36
4-2	تطور عدد عمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال أزمة جائحة كورونا (كوفيد19) لسنة 2020	57

مقدمـــــــة عامة

الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة، لاسيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث فرضت على المؤسسات المالية زيادة الاهتمام، والذي تجسد في التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وصول شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال، بالإضافة إلى العمل على رسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيز الشمول المالي لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي.

وقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي إحتياجاتهم وتتماشي مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي، والتي سينعكس أثرها الإيجابي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الأفراد ومن ثم على الدول ككل، وعلى غرار جميع الدول وضعت الدول العربية استراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح لها بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته وفقا لبيئتا المالية، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها اقتصاديات هذه الدول والتي على نموها، الأمر الذي يستلزم تطوير البنية التحتية وحشد الموارد لزيادة معدلات الاستثمار؛

كانت لجائحة كورونا (كوفيد19)، تداعيات على الشمول المالي الرقمي في الجزائر، ولعل أبرزها التوجيهات التي أصدرها بينك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية يحثهم فيها على تشجيع العملاء، على إستخدام المزيد من ووسائل الدفع غير النقدية، لاسيما الشيكات والتحويلات المصرفية والباقات المصرفية، نظرا لمتطلبات المرحلة والأزمة الصحية وما تتطلبه من إجراءات خاصة للوقاية، كما تم تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية تخص على وجه الخصوص منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للعملاء، ومن جهة اخري أكد بنك الجزائر على استخدام الخدمات المصرفية الإلكتروني،

وبالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الجزائر لتعزيز الشمول المالي الرقمي، والذي يلعب بنك الجزائر دورا رئيسا فيه إلا أنه مازال هناك الكثير لفعله للارتفاع بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية رقمية تضمن لنا الشمول المالي الرقمي.

1-الإشكالية الرئيسية:

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالي:

"مـا هو واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟"

2 – الأسئلة الفرعية:

تندرج ضمن الاشكالية الرئيسية مجموعة من الاسئلة فرعية، وهي كالتالي:

- ❖ هل يساعد الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي؟
- ❖ ما أهمية التحول الرقمي في تحسين درجة الشمول المالي في الجزائر؟
- ❖ إلى أي مدي ساهمت الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا (كوفيد19)؟.

3 – الفرضيات:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية مع الاسئلة الفرعية لهذه الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ يساعد الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي وذلك من خلال تفعيل سياسة الشمول المالي، وتقليص مستوي الاستبعاد المالي مما يعكس على تعزيز الاستقرار المالي للنظم الاقتصاد؛
- ❖ يعمل التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال توفير الخدمات المالية الرقمية لأكبر شريحة من العملاء؛
- ❖ ساهمت الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا (كوفيد19)، وذلك من خلال تنوع خدماتها وتخفيض في التكاليف.

4 –أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- ❖ حداثة موضوع الشمول المالي وربط بأداء المؤسسات المالية في الوقت الحالي، وتزايد أهمية الأبحاث من خلال المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية في معظم بلدان العالم؛
- ❖ قلة الدراسات حول الشمول المالي وأداء المصارف في الجزائر؛
- ❖ محاولة إبراز العلاقة الشمول المالي بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ❖ زيادة أهمية والحاجة للشمول المالي في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19)، وما ترتب عنها من قيود على النشاطات الاقتصادية والتجارية.

5 – أهداف الدراسة:

يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ ايضاح دور تعزيز الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي؛

- ❖ التعرف على مدى مساهمة التحول الرقمي في تعزيز درجة الشمول المالي؛
- ❖ محاولة مدى قدرة المؤسسات المالية الجزائرية في تعميم الخدمات المالية الرقمية؛
- ❖ ابراز دور الشمول الرقمي في ظل جائحة كورونا(كوفيد19).

6 – أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة إنطلاقا من الإهتمام بموضوع الشمول المالي في ضوء ما أثبته التجارب الدولية على أن الشمول المالي له دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، والسلامة المالية وحماية المستهلك التي تعود بالنفع على البلاد، وكذا معرفة أهم التحديات التي تواجه الخدمات المالية الرقمية وأهم الحلول الممكن في ذلك.

7 –حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: تم دراسة الشمول المالي من خلال الفترة: (2014–2020).

الحدود المكانية: تم حصر حدود الدراسة على الجزائر من سنة.

8– منهج الدراسة:

اعتمادنا في دراستنا على المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم وأهمية الشمول المالي، بإضافة إلى منهج التحليلي الذي ساعدنا على التعرف على مستوي العام الشمول المالي في الجزائر، وذلك بالاستعانة بمجموعة من المؤشرات المستمدة من التقارير سنوية.

9– هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول تطرقنا من خلاله إلى أساسيات حول الشمول المالي، وقد تم تقسيم إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مدخل الشمول المالي، وخصص المبحث الثاني أساسيات حول الشمول المالي، ليتم التطرق في المبحث الثالث إلى محددات الشمول المالي.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصص لتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2020/2014 على بعض الدول العالم والجزائر، كما قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث، خصص كل مبحث إلى دراسة الشمول المالي، حيث التطرق في مبحث الأول لتحليل واقع الشمول المالي في العالم، أما البحث الثاني فقد خصص لتقييم واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه، أما في المبحث الثالث التحول الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، كما تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى أهم السياسات المتخذة من قبل المؤسسات المالية الجزائرية في تعزيز الشمول المالي من أجل استقرار الاقتصاد.

الفصـــــل الأول

أساسيات حول الشمول المالي

تمهيد الفصل الأول:

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة، فقد قامت غالبية الدول المتقدمة والنامية منها إتباع سياسات تتضمن تحقيق الشمول المالي، من خلال تمكين جميع الشرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، ومن هنا برز موضوع الشمول المالي الذي حظي باهتمام واسع من قبل صناع القرار في مختلف دول العالم خاصة بعد أزمة صحية (كوفيد 19)، ويقع على عاتق البنوك الدول الأكبر في زيادة مساحة الشمول المالي، مما ينعكس بدوره على معدلات الأدائها المالي، وانطلاقا من هذا فإن الشمول المال هو أداة تسمح بإيصال الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع وبأقل تكلفة ووقت.

بهدف إلمام بزوايا هذا الموضوع سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ليتم التطرق في المبحث الأول مدخل للشمول المالي، أما المبحث الثاني فخصص لأساسيات تعزيز الشمول المالي، والمبحث الثالث سيخصص إلى محددات الشمول المالي.

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي

يعتبر الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح، وهذا ما نحاول توضيحه في هذا المبحث، حيث سوف نتعرف على نشأة الشمول المالي وتعريف الشمول المالي وخصائصه وأهدافه ومبادئ تحقيقه.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

1. نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي (Inclusion Financial) (عكس الاقصاء) المالي الأول مرة في العام 1993 في دراسة "ليشون وترفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على الوصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول الى الخدمات المصرفية وفي العام 1999، استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات الوصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء إستخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو الأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم إستخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها، وينحصر أهتمام المعنين بالشمول المالي من استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن إستخدام المنتجات والخدمات المالية.

غير أن الاهتمام الدول بالشمول المالي إزداد في عقاب الازمة المالية العالمية بنهاية عام 2007، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من إستخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة، إذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008 الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم عدد94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطور الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخيرات الفنية والعلمية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال، وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي عام 2009 بدولة كينيا ثم عقد بعد ذلك في كل من إندونيسيا والمكسيك وجنوب افريقيا وماليزيا وترينداد ومصر في 2017.[1]

[1]- مفتاح غزال، مراد بركات، **الثقافة المالية كألية اساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، (مجلة أبحاث اقتصاد المعاصر، العدد03، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، 2020)، ص: 47.

2. تعريف الشمول المالي:

تختلف تعاريف الشمول المالي باختلاف المنهج العلمي المتبع، ونجد من أهمهم:

- **تعريف البنك الدولي:**

يعرف على أنه امكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالة مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم–المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين–ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.[1]

- **التعريف الشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE):**

يعرف بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ولخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي، وتوسيع نطاق استدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.[2]

- **تعريف صندوق النقد العربي:**

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسسات وأفراد وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدامات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة.[3]

ومن خلال التعريفات السابقين يمكننا إدراج تعريف التالي:

الشمول المالي هو خطة استراتيجية بعيدة الأمد تعمل على توصيل الخدمات المالية والصريفية بأسعار معقولة وبسهولة وبمسؤولية لكافة أفراد المجتمع سواء كان شخص معنوي أو طبيعي.[4]

3. الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي

تمثل الشراكة العالمية للاشتمال المالي (GPFI) المنبر الرئيسي لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين(G20) بشأن الاشتمال المالي، باندماج من القطاع الخاص المجتمع المدني غيرها من

---

[1]– نسرين زجال، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2021/2020)، ص: 12.

[2]– مروي قاسمي، **دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020)، ص ص: 3– 4.

[3]– مكرود راوية، **واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، مركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، 2021/2020)، ص: 10.

[4]– د محمد السيد الشاعر، **التجربة المصرية نحو التحول الي الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، (المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان ' التحول الرقمي واثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2020 ،ص: 05.

الجهات من بلدان مجموعة العشرين والبلدان الأخرى، وتترأسها دول (الترويكا) الثلاث في مجموعة العشرين، وهي كوريا، فرنسا، المكسيك، ويساند هذه الشركاء التنفيذين:[1]

- التحالف العالمي من أجل الاشتمال المالي (CGAP) و(AFI)، ومؤسسة التمويل الدولي(IFC)، عدد من الهيئات العالمية تهتم بشكل متزايد بتحقيق الاشتمال المالي وذلك بدعم وتشجيع من حكومات الأعضاء ومجموعة الخبراء المعنية بالإشتمال المالي التابعة لمجموعة العشرين، والشراكة العالمية للاشتمال المالي التي خلقتها، وموجوعة البنك الدولي وهذه الهيئات هي:
  - لجنة بازل للرقابة المصرفية(BCBBS)؛
  - لجنة نظم المدفوعات والتسويات؛
  - مجموعة العمل المالي (FATF)؛
  - الجمعية الدولية لضماني الودائع(IADI)؛
  - الاتحاد الدولي للمشرفين على الشركات التأمين(IAIS)؛
  - المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

والتي لها دور هام في سلامة ومتانة النظام المالي، ومن جهة أخري تعتبر من المؤسسات الدولة المسؤولة عن تحقيق وتوسيع نطاق الاشتمال المالي.

4. خصائص الشمول المالي:

يتميز الشمول المالي بالخصائص التالية:[2]

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتوافرها، مثل الودائع المصرفية، والائتمان، والتأمين، وما إلى ذلك لجميع المشاركين في الاقتصاد؛
- لاستخدام النوعي للخدمات المالية، لإحداث تحسن في رفاهيتهم الاقتصادية؛
- جودة الخدمات المالية المتاحة وكيف تتناسب مع إحتياجات العملاء؛
- إمكانية زيادة الرفاهية من خلال استخدام الخدمات المالية.

[1]– خفيفي صليحة، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، (مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 04، المجلد 07، مخبر الصناعة والتطور التنظيمي للمؤسسات الابداعية، جامعة خميس مليانة، 2019/12/31)، ص: 03.

[2]– بسبع عبد القادر، د. طهراوي دومة علي، **واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشرات العالمي للشمول المالي**، (المؤتمر العالمي الدولي، التحول الرقمي واثره على التنمية المستدامة، 2017)، ص: 04.

5. أهمية الشمول المالي:

تتزايد أهمية الشمول المالي بشكل الكبير بالنظر إلى الأهداف المجتمعية التي يسعي إلى تحقيقها وسنحاول تلخيص أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:[1]

- يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية، وذلك من خلال تجميع المدخرات الأفراد المستبعدين من التعامل مع النظام المالي الرسمي ممن يمكن من زيادة في الدخل، تحسين أداء البنوك، تعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية؛
- يساهم في تحسين المشاريع الصغر والمتوسطة في زيادة في النمو الاقتصادي؛
- تعزيز فعالية السياسة المالية والنقدية؛
- يساعد على تخفيف من درجة المخاطر في المؤسسات المالية والنظام المالي على حد السوء؛
- التعامل المباشر مع البنوك والمؤسسات المالية الرسمية.[2]
- ينتج خدمات مالية بأقل التكاليف واستشارات مالية من قبل البنوك والمتخصصين؛
- توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة بأقل تكلفة(مثل الدفع عن طريق الهاتف النقال)؛[3]
- تؤثر الشمول المالي في الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إعطاء إهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛
- تحديد المعوقات التي تواجه عملية التطبيق وتحديد سبل وأليات تجاوز المعوقات والتحديات؛[4]
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة.[5]

---

[1]-غريب ناصر صلاح الدين، **سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية**، (مجلة العلمية ASJP، العدد 4، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2021)، ص ص:373 -374.

[2]- اكرام ما لوسي، **الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية**، (أطروحة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، نخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصفوة، ميلة، 2021/2020)، ص:06.

[3]- على سماي، عمر قاضي، **تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة**، (مداخلة مقدمة في ملتقي الوطني بالبليدة بعنوان:" واقع الشمول المالي في البنوك الاسلامية الجزائرية"، بتاريخ: جوان 2020) ،ص:04.

[4]- د. نبيل، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه**، (مجلة الاقتصاد الجديد، العدد03، المجلد،10، الجزائر، 2019)، ص: 164.

[5]- د محمد السيد الشاعر، **مرجع سابق**، ص: 06.

6. كيفية تحقيق الشمول المالي

حتي تتحقق أي دولة الشمول المالي لابد من:[1]

- عمل دراسة من أجل الخدمات المالية الموجودة وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضب منها وهي أول خطوه تستطيع الدولة وضع أهداف في صعبها مستوي الشمول المالي؛
- حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي يتم عن طريق:
  - حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة والخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة بتكلفة مناسبة؛
  - تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية؛
  - توفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل؛
  - الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حيادية.

المطلب الثاني: مبادئ تحقيق الشمول المالي

تبنت مجموعة العشرين من المبادئ أو التوصيات لتعزيز الشمول المالي، حيث تستهدف هذه لمبادئ تعزيز فرص وصول نحو (2 مليار) من سكان العالم للخدمات المالية المصرفية، وتهدف هذه المبادئ أيضا إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهل الوصول الشامل للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقراء والمحرومة من هذه الخدمات و التي تتلخص فيما يلي:[2]

1) **القيادة:** غرس التزام حكومي واسع النطاق اتجاه الشمول المالي للمساعدة على تحقيق وطأة الفقر؛
2) **التنوع:** تنفيذ سياسات تعزيز المنافسة وتقدم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية؛
3) **الابتكار/التجديد:** تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، يتضمن ذلك تحسيس البنية التحتية؛[3]
4) **الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي بحيث تكون إجراءات الحماية مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالية من مزودي الخدمات المالية والعملاء، وذلك من خلال:[4]
   - توفير تعليمات تعمل على تعزيز الشفافية في تسعير الخدمات المالية؛

---

[1]– نسرين راجل، **مرجع سابق**، ص: 14.

[2]–د محمد السيد، السيد الشاعر، **مرجع سابق**، ص:07.

[3]–مروي قاسمي، **مرجع سابق**، ص: 05.

[4]– د. نبيل، **مرجع سابق**، ص ص: 164،165.

- توفير آلية لمعالجة الشكاوي والنزاعات الخاصة بمستهلكي الخدامات والمنتجات المالية؛
- تحديد الجهة الإشرافي المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

5) **التمكن:** العمل على محو الامية المالية للأفراج للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع؛
6) **التعاون:** خلق بنيئة مواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وايضا العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية؛
7) **المعرفة:** يجب توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على ادوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزوي الخدمات والمنتجات المالية، حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثقة يعتبر أمرا ضروريا لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي؛
8) **التناسب:** وضع اعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتدليل المعوقات في التشريعات المالية؛
9) **إطار العملي:** الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي بما يعكس المعايير الدولية والظروف المحلية وتدعيم مناخ قادر على المنافسة، نظام متناسب ومرن ويستند الى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وشوط استخدام الوكلاء كممثلين للتعامل مع العملاء، ولوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها الكترونيا، وحوافر مستندة إلى أوضاع الشوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في التشغيل البيني والمترابط على نطاق واسع.

ومن خلال يمكننا تلخيص مبادئ تحقيق الشمول المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): مبادئ تحقيق الشمول المالي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مرجع د. نبيل، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه**، (مجلة الاقتصاد الجديد، العدد03، المجلد10، الجزائر، 2019)، ص: 164.

المطلب الثاني: أهداف الشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي يتوسع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، هناك جملة من الأهداف التي يسعي الشمول المالي للوصول اليها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتتمثل في ما يلي:

- تعزيز فرص وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع سواء كانت أفراد أو منشآت وجذب المحرومين ومستبعدين ماليا الي النظام المالي من أجل تعريفهم عن أهمية الخدمات؛[1]
- حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم بما يضمن حد أدني من التثقيف المالي؛
- العمل على سهولة الوصول إلى مصادر التمويل والاستفادة منها بغرض تحسن الظروف المعيشية للمواطنين؛
- تعزيز المشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي وتمكين الشريكات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع؛

[1]-د. مريمت عديلة، جواني صونيا، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي** ، (مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، العدد02، المجلد 04، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012)، ص: 277.

- محاربة الفقر والبطالة وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية، ودعم القطاع المصرفي من خلال تنويع الأصول المصرفية؛
- نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية؛[1]

- الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حرص، وتوفير خدمات استشارية إذا احتياج العميل لها؛[2]
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع حفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعي.[3]

ومن خلال هذا يمكننا إدراج اهداف الشمول المالي في الجدول التالي:[4]

الجدول رقم(1-1): أهداف الشمول المالي

أهداف الشمول المالي		
الاستقرار المالي من خلال: -قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة. -الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي. -تعزيز الاستقرار الاجتماعي -تحمل الصدمات والاختلالات المالية	**النزاهة والسلامة من خلال:** - مكافحة غسيل الاموال. - مكافحة تمويل الارهاب - السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي.	**الحماية المالية للعملاء من خلال:** -التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا. -تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات. -حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة.

المصدر: أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، (مجلة طبنه للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد 04، المجلد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2012)، ص: 650.

[1]-مروي قاسمي، **مرجع سابق**، ص:13.

[2]- على سماي، عمر قاضي، **مرجع سابق**، ص : 04.

[3]- مركود راوية، **مرجع سابق**، ص:12.

[4]- أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، (مجلة طبنه للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد04، المجلد02، جامعة الشلف، الجزائر، 2012)، ص: 650.

المبحث الثاني: أساسيات تعزيز الشمول المالي

ازداد اهتمام المؤسسات الرقابية بتحقيق الشمول المالي، والذي جسد في التزامات بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال وعليه لتبيان هذه الإجراءات، وهذا ما نحاول توضيحه في هذا المبحث، حيث سوف نتعرف على أبعاد ومؤشرات والشمول المالي وكذا ركائزه وسياساته المتبعة.

المطلب الاول: أبعاد ومؤشرات تعزيز الشمول المالي

أولا: أبعاد تعزيز الشمول المالي

يتم تقييم مستويات الشمول المالي في الأنظمة المالية من خلال مؤشرات تضم ثلاث أبعاد أساسية، بحث كانت إجماع لقادة مجموعة العشرين(G20) وبتوصية من الشراكة العالمية من أجل الاشتمال المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني والتي تتمثل فيما يلي:[1]

❖ **الوصول للخدمات المالية:**

يشير إلى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من المؤسسات السمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.

❖ **إستخدام الخدمات المالية:**

يشير إلى مدى إستخدام الخدمات الالية إلى مدى استخدامات العملات للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تخديد مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية، الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.[2]

❖**جودة الخدمات المالية:**

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى أعمال الدول النامية فبعد الجودة ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر عليه مثل تكلفة الخدمات، وعلى المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى التعويض وإلى خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.[3]

---

[1] –غربي ناصر صلاح، **مرجع سابق**، ص: 373.

[2] – فلاق صليحة، **تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، (مجلة المعيار، العدد:01، المجلد 12، جامعة احمد بن يحي الونش ريس، تيسمسيلت، 2012)، ص: 282.

[3] – مروي قاسمي، **مرجع سابق**، ص:08.

ومن خلال ما تم التطرق اليه يتم تلخيصه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): أبعاد الشمول المالي

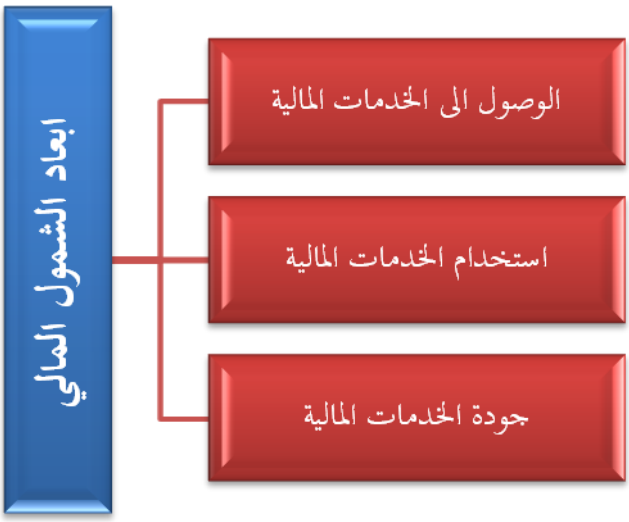

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مرجع: **فلاق صليحة، تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، (مجلة المعيار، العدد:01، المجلد 12، جامعة أحمد بن يحي الونش ريس، تيسمسيلت، 2012)، ص: 282.

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي يتم توضيحها كالتالي:[1]

1. مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000من البالغين على المستوي الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100كم؛
- حسابات النقود الالكترونية؛
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة؛

[1]- د محمد شكرين، **أزمة كوفيد19 حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر**، (مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، العدد01، الجزء الأول، المجلد 12، جانفي 2021)، ص: 336-337.

2. مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل لحساب وديعة واحدة؛
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل لحساب ائتمان؛
- عدد المعاملات (السحب والإيداع)؛
- عدد حملة سياسة التأمين لكل 10000 من البالغين؛
- نسبة المحتفظون لحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية.

3. مؤشرات بعد قياس جودة الخدمات المالية:

- **القدرة على تحمل التكاليف:** مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.[1]
- **الشفافية:**

يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية إن يضمنوا حصول جميع العملات على المعلومات ذات الصلة بالخدمات المالية لتمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأنها إستخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.[2]

- **الراحة والسهولة:**

يقيس هذا المؤشرات وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في إستخدام الخدمات المالية.

- **حماية المستهلك:**

يظهر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات عير العادية.

- **التثقيف المالي:** ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

[1]–اكرام ما لوسي، **مرجع سابق**، ص: 10.

- **المديونية أو السيولة المالي:** وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

- **العوائق الائتمانية:**

الشمول المالي لا يشمل فقط إستخدام الخدمات المالية ولكنة بمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

ويوضح الجدول التالي أبعاد ومؤشرات قياس كل بعد:

الجدول رقم(1-2): أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول إلى الخدمات؛ - حسابات النقود الالكترونية؛ - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
إستخدام الخدمات المالية	- البالغين لديهم تعامل مصرفي؛ - البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم؛ - البالغين حملة وثائق التأمين؛ - عدد معاملات الدفع غير النقدية (الإيداع والسحب)؛ - ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية؛ - المحتفظين بحساب بنكي؛ - التحويلات؛ - الشركات التي لديها حسابات رسمة مالية؛ - الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
جودة الخدمات المالية	- المعرفة المالية؛ - السلوك المالي؛ - متطلبات الشفافية؛ - حل النزاعات؛ - تكاليف استخدام الخدمات المالية؛ - العوائق الائتمانية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مرجع: د محمد شكرين، **أزمة كوفيد19 حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر**، (مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، العدد 01، المجلد 12، جانفي 2021)، ص: 336،337.

و هناك شروط الأساسية المؤشرات للشمول المالي والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- **الفائدة والملائمة:** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛
- **الاتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان؛
- **التوازن:** تناول الشمول المالي لجانبي العرض(الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات)؛
- **البراغماتية:** الاعتماد قدر الأماكن على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد؛
- **المرونة:** ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، وبالتالي فان الشروط الاساسية المقترحة في احتساب مؤشرات الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات أو إستخدام مؤشرات بديلة؛
- **الطموح:** قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد، مع ذلك من منطق المرونة والبراغماتية يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الاساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية؛

المطلب الثاني: ركائز تعزيز الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب جملة من الركائز نوجزها فيما يلي:[2]

1. دعم البنية التحتية المالية:

حيث تعتبر هذه الركيزة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي وتعد من أهم الركائز التي تحقق بيئة ملائمة وقوية له، ويجب تحديد أولوية تجهيز هذه البنية والتي تتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات والمنتجات لمالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرفات الآلية، خدمات التأمين وغيرها؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية وهذا لتسهيل تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات المالية؛

[1]– بن السياسي سهير، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بين يحي، جيجل، 2020)، ص:21.

[2]– جواني صونيا، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي**، (مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 02، المجلد 04، 2021)، ص: 278 .

- تقديم الخدمات المالية بغرض خفض تكاليف هذه الخدمات من خلال الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية؛
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة فيما يتعلق بالبيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة؛

2. الحماية المالية للمستهلك

وهذ من خلال معاملة عادلة وشفافة لكل العملاء دون التمييز بينهم وتسيير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية وفي الوقت المناسب وتزويدهم بالمعلومات الكافية وتوفير خدمات الاستثمار المالية لهم، إضافة إلى ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المستبعدة والمهمشة.

3. تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي إحتياجات كافة فئات المجتمع

يعتبر أحد أهم ركائز تحقيق وإرساء الشمول المالي من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية والوصول اليها من طرف الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أخذا بعين الاعتبار ما يلي:[1]

- مراعات إحتياجات العملاء ومتطلباتهم عند تصميم الخدمات والمنتجات المالية لهم قيل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى الابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الاقراض، الادخار التأمين، ووسائل الدفع مع الاهتمام بالتمويل؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية من خلال توفير المزيد من الخيارات للعملاء بما يضمن جودة الخدمات المقدمة؛
- تخفيض التكاليف المتمثلة في الرسوم والعملاء غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تقدم مقايل دفع عمولات.

4. التثقيف المالي

يعتبر التثقيف المالي والنوعية المالية من الركائز التي يتوجب على كل الدولة الإهتمام بها، من خلال وضع وإعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعلم والتثقيف المالي والعمل على تطوير هذه الاستراتيجيات من طرف الجهات الحكومية والقطاع الخاص وكل الأطراف ذات العلاقة،

[1]– بن الساسي سهير، **مرجع سابق**، ص: 31.

بهدف تعزيز الوعي والمعرفة المالية لكل الفئات الخاصة وكل الفئات المجتمع خاصة الفئات المستبعدة والمهمشة.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يتم تلخيصه في الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-3): ركائز تعزيز الشمول المالي

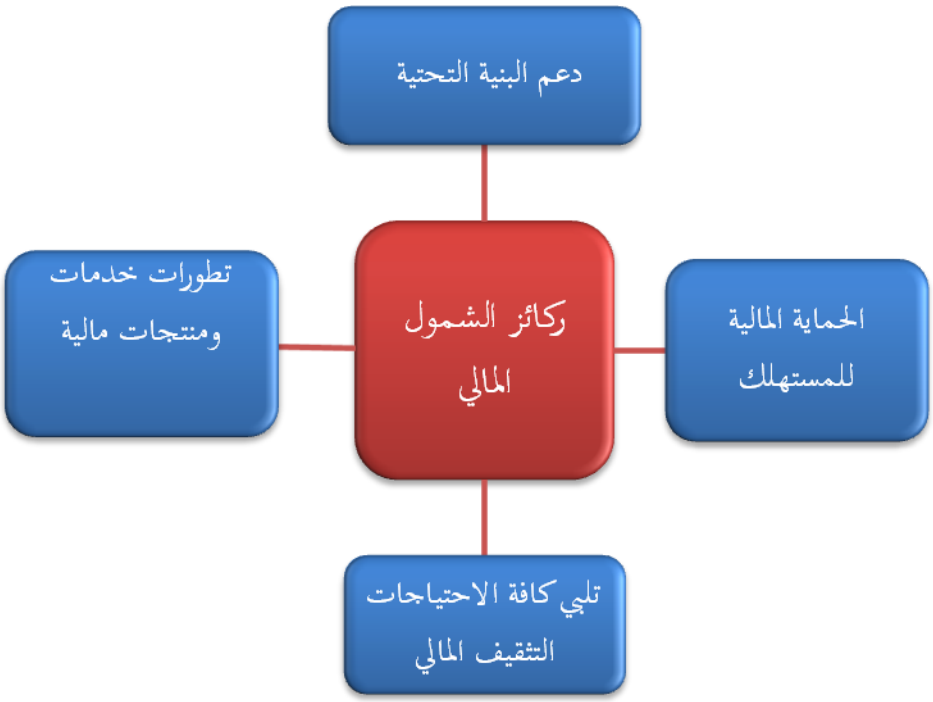

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مراجع:جواني صونيا، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي**،(مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، العدد 02، المجلد 04، 2021)،ص:278.

المطلب الثالث: سياسات تعزيز الشمول المال

أوجدت المؤسسة الألمانية سياسة الهوية المالية والتي تلعب دور رئيسا في تمكين فعالية للشمول المالي تشمل:[1]

❖ **الوكيل البنكي:**

ثبت تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا، مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى الوكلاء للبنوك فحسب بل إلى وكلاء الشمول المالي التعاونين البنوك والوكلاء، أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد إجراءات

[1]- فتيحة مبروكي، هاجر زياني، **واقع الشمول المالي في الجزائر**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة، 2016)، ص ص: 16-17.

التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من حوافز إستخدام هذه القناة مثل: التحويلات النقدية والتوعية بالنظام المالي بالإضافة لزيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير.

بإضافة إلى انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية، بالإضافة إلى أن التحويلات المالية أصبحت أكثر سهولة، حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية

- **تنويع مقدمي الخدمات**

إعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر ترخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وابداعية، استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الأصغر تشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإبداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنضمات غير حكومية بالإضافة الي تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.[1]

- **إصلاح البنوك الحكومية**

في الكثير من البلدان، تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، تعتبر البنوك العمومية في المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات اهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان لتنفيذ برامج اجتماعية.

- **حماية المستهلك**

تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا.[2]

[1]– حنين محمد، عدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية اتجاه العملاء**، (المجلة العالمية للاقتصادية والأعمال، العدد01، المجلد6، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، 2019)، ص: 12.

[2] حنين محمد، عدر عجور، **مرجع سابق**، ص:12.

❖ **سياسة الهوية المالية**

في معظم البلدان، يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم اعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب، بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض.

ونتيجة ذلك هذه السياسة تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن إستخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصفية والائتمانية الأخرى الخاصة بالتمويل.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يتم تلخيصه في الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-4): سياسات تعزيز الشمول المالي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مراجع، حنين محمد، عدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية اتجاه العملاء،** (المجلة العالمية للاقتصادية والأعمال، العدد01، المجلد6، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، 2019)، ص: 12.

المبحث الثالث: محددات الشمول المالي

المطلب الأول: آليات تعزيز الشمول المالي

وتتمثل فيما يلي:[1]

1. تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية

حيث يعد التوسع في إستخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وايصالها مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول.

2. التثقيف المالي

تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأمة المالية العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ القرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار.

3. بيئة تشريعية موانيه

يتطلب تحويل المجتمع الى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الاطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الإلكترونية.

4. رقمنه الخدمات المالية

وجود نظام دفع حديث وأمن وفعل مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الألي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا، يخلق مجال متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والإستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مربحة فعالية للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك اساسي لأتمته العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد.

[1]– نادية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وأليات تعزيزه**، (مجلة البحوث الاقتصادية والمناجمنت، العدد02، المجلد02 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021)، ص: 26.

5. البيانات والأبحاث

تلعب البيانات والأبحاث في تمكين الجهات في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في إستخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخري، تسهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على أدانة لتعزيز الشمول المالي.

المطلب الثاني: علاقة الشمول المالي بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

- **أولا: علاقة تعزيز الشمول المالي بالاستقرار المالي**

كشفت الدراسات أن العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي هي وجوب التعايش المشترك فمن جهة من الصعب تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المصرفي ومن جهة أخرى من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي عندما يكون قطاعا واسعا من النظام الاجتماعي والاقتصادي مستبعدا ماليا، أن الشمول المالي لا يرتبط بالاستقرار المالي فقط بل يرتبط بالاستقرار النقدي أيضا.

يوحي ذلك إلى وجود ارتباط بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين كما هو موضح في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم(1-5): العلاقة العكسية للشمول المالي والاستقرار المالي

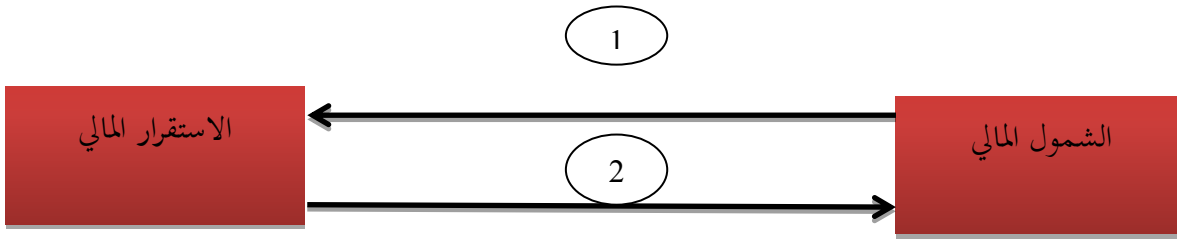

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مراجعايمن بوزانة، وفاء حميدوش، **واقع تأثير تفعيل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، (العدد 01، المجلد 12، مخبر المالية الدولية ودراسو الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، 2021/01/27)، ص: 79.

[1]- أيمنى بوزانة، وفاء حميدوش، **واقع تأثير الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، (مجلة الدراساتالعدد01، المجلد12، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، 2012/01/27)، ص: 79.

1) اتجاه الارتباط من الشمول المالي اليث الاستقرار المالي

يؤدي إلى النتائج التالية:

-وجود قطاع مالي شامل يكون أكثر تنوعا، له قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء ومن ثما تخفيف المخاطر النظامية؛

-يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛

-القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.

2) اتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي الي الشمول المالي:

يؤدي الي النتائج التالية:[1]

- يبني الاستقرار ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر اقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي؛

- يؤثر الاستقرار بشكل إيجابي على العوامل التالية على سبيل المثال: التضخم، أسعار العائد، بما يعكس إيجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات الرئيسية، ومن ثم اتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.

ومن خلال ما تم تناوله نجد أن الشمول المالي يحقق مجموعة من الإيجابيات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي على النحو التالي:

- يمكن أن يؤدي الشمول المالي إلى تنوع الأصول المصرفية بدرجة أكبر وزيادة وتنوع محافظ الائتمان؛
- زيادة عدد المدخرين الصغار يزيد من حجم قاعدة الودائع واستقرارها نتيجة تعدد الفئات المشمولة بخدمات القطاع المالي الرسمي وتوفر قدر عالية من السيولة؛
- يساهم الشمول المالي من تحسين فعالية السياسة النقدية مما يؤدي إلى تحقيق قدرة أكبر من استقرار المالي؛
- الاستقرار المالي يبني ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل مما يجعل من المرجح أن يرغب الأفراد في لن يتم شمولهم مالي.

[1] -ايمن بوزانة، وفاء حميدوش، **مرجع سابق**، ص: 80.

ثانيا: علاقة تعزيز الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

يساهم الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي فالخدمات المالية ترتبط ارتباط وثيقا بأداء الاقتصاد وتؤدي دورا محوريا فيس كفاءة الأسواق ولكافة القطاعات بما في ذلك الأفراد كم تساهم الخدمات المالية في تحسين الناتج القومي وخلق الفرص في ظل تنامي الخدمات المالية حجما وأهمية يصبح تعذر الاستفادة منها أو الوصول إليها عقبة حقيقية أمان تحقيق الرفاه الاقتصادي لاسيما الفقراء منهم والنساء والشباب والمهاجرين.[1]

ثالثا: علاقة تعزيز الشمول المالي بالإعانة المالية للمستهلك

يسعي الشمول المالي إلى حماية المالية للمستهلك و إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وتعتبر المعلومات المتوفر لدى عملاء التجزئة عن معاملاتهم المالية مما يؤدي إلى عدم ادراك العملاء للخيارات المالية المتاحة، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع معدلات أسعار العائد السنوية، ويزيد أثر التباين في المعلومات عندما يكون العملاء أقل خبرة مع وجود منتجات أكثر تعقيدا، وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات المالية تتبني ممارسات للتأكيد من تقديم خدمات عالية الجودة، إلا أن بعض المؤسسات تهتم فقط بزيادة الأرباح على حساب المستهلكين الذين قد يجدون أنفسهم مثقلون بالديون الزائدة، أولا يوجد لديهم عائد كافي على استثماراتهم، بالإضافة إلى أن عدم توافر سياسات للتحكم في قوى السوق لدى تطبيق مبادئ الشمول المالي مع غياب حماية مالية مناسبة للمستهلك قد يؤدي إلى نتائج سلبية تضر بمصالح المستهلكين نتيجة حصولهم على خدمات مالية ما بين زيادة المديونية على العملاء وارتفاع أسعار العائد المبالغ فيه، وبالتالي فقدان المدخرات أو الاصول المرهونة خاصة لدى وجود مؤسسات تهدف إلى تحقيق أرباح في الأجل القصير، ويتضمن توفير الحماية المالية الكافية للمستهلك لدى تقديم الخدمات المالية والتي تتمثل فيما يلي:

1. الممارسات السوقية العادلة والمساوية في المعاملة:

يجب على مقدمي الخدمات المالية والوسطاء مراعاة تقديم معاملات عادلة للمستهلكين دون ممارسة أي ضغوط للتأثير عليهم، كما يجب على مقدمي الخدمات المالية التأكيد من أن طرق ترويج المنتجات ليست مضللة أو صعبة الفهم، وشروط العقد واضحة للمستهلكين، كما يجب على مقدمي الخدمات المالية تسيير حصول العملاء على الخدمات المالية، على أن يقوم بمعاملة جميع العملاء بما فيهم الفقراء الذين قد لا ينظر إليهم على انهم "عملاء مدرة للدخل" باحترام ومساواة.

[1]– د نبيل، **مرجع سابق**، ص: 166.

2. الافصاح:

الإفصاح الكامل بجمع المعلومات ذات الصلة للمستهلكين باستخدام لغة سهلة الفهم، بما في ذلك أسعار العائد الفعلية وشروط القروض، ولتحسين الشفافية، قد تقوم الجهة الرقابية أو المؤسسة المالية بنشر قائمة بأسعار الخدمات المالية في الصحف أو غيرها من وسائل النشر[1].

3. الانصاف:

يتعن وضع آليات لمتابعة شكاوي المستهلكين وضمان وصولها إلى مقدمي الخدمات المالية والجهات الرقابية، لذلك يجب أن يتم إنشاء نظام المسؤولية الأولية لحل النزاع على عاتق مقدمي الخدمات المالية، وزيليها الرقابة من قبل طرف ثالث مستقل بما يعزز الثقة في النظام القائم.

4. لتثقيف المالي للمستهلك:

يتعين تثقيف المستهلكين ماليا وتوعيتهم لتحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص للعملاء الجدد حيث يتعين مراعات قلة خبرتهم في إستخدام الخدمات المالية، لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤوليتهم، وقد يتم تثقيف المستهلك ماليا من قبل البيانات الحكومية والجمعيات الاستهلاكية، وفي أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة.

5-تقديم المشورة الائتمانية

في حالة زيادة المديونية، فإن خدمات المشورة الائتمانية تكون فعالة في تقيم المساعدة للعملاء غير القادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية، حيث تقوم تلك البيانات بمساعدة العملاء على إدارة مواردهم من خلال تثقيفهم ماليا وتقديم المشورة، مع وضع خطط الإدارة الديون والتفاوض مع الدائنين لمحاولة تخفيض الأقساط المستحقة عليهم عن طريق تخفيض أسعار العائد وتيسير شروط السداد ومدها لفترة أطول، حتى يتسنى للعملاء الوفاء بالتزاماتهم المالية.

وتنطوي عملية الحماية المالية للمستهلك في تعزيز الشمول المالي على العناصر التالية:

- التأكد على حصول العميل على معاملة عادلة وحصوله على الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجودة مناسبة؛

[1] - د. نبيل، **مرجع سابق**، ص: 167.

- توفير المعلومات الأزمة والدقة في جميع مراحل العميل مع البنوك، والاطلاع العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع نظام لإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرا على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على إحتياجات ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة اليهم.
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع نظم رقابة مناسبة تراعي حقوقهم؛
- توفير طرق للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات وفي توقيت مناسب؛
- توعية وتثقيف العملاء وبخاصة غير المستفيدين من الخدمات المالية ومقدميها على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

المطلب الثالث: التحديات التي تعيق توسع الشمول المالي

أشار التقرير العربي الموحد لعام 2012 إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:[1]

- عدم تطور البيئة التحتية للقطاعات بالقدر الذي يكفل فرصة زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسين النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية في الآونة الأخيرة فلازال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية، التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهونات والافتراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركيز الائتماني، سواء على صعيد الائتمان المقدم الأفراد او الشركات.
- غياب تصنيف مالي ومحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافيه مستقبلية، وقد أدت هذه

[1] – بطاهر بختة، عقون عبد الله ،**تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة**، (مداخلة مقدمة في الملتقي الأول بمستغانم بعنوان: "الشمول المالي وسبل تعزيز في اقتصاديات الدول"، بتاريخ 27 و28 نوفمبر 2018)، ص: 07.

العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر، وتقدير قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة، من خلال استقطاب الودائع أو اقتراض.

-بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه الخاص أسواق السندات مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الانتماء المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسط وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الشمول المالي ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الاقتصادي وذلك عن طريق تطوير النظام المصرفي، فالشمول المالي هو السبيل الوحيد لضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض وبأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة.

كما يهدف إلى الحد من الفقر وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية، كما حاز الشمول المالي على إهتمام العديد من الدول لقدرته على معالجة العديد من المشكلات، فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، إلا أننا نجد أن هناك بعض الدول لاتزال نسب الشمول فيها متدنية الأمر الذي دعا إلى ضرورة تطوير استراتيجيات متميزة وابتكار آليات جديدة تسهم في تطوير الشمول المالي وتوفير البنية التحتية الأزمة لتعزيز الشمول المالي في الدول.

الفصـل الثانـي

واقـع الشمول المالي

في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني:

بعد تطرقنا للجانب النظري إلى مفاهيم عامة حول الشمول المالي ودراسة مختصرة للمؤشرات الشمول المالي، سنتناول في هذا الفصل الجائب التطبيقي المتمثل في دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر وأهم إجراءات التبع في تحسين ادائه على مستوي البنوك.

لهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث محاول منا تبيين واقع تعزيز الشمول المالي في العالم وأهم أسباب ومعيقاته، ليتم تقييم الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيز في المبحث الثاني، يليها في المبحث الثالث التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في العالم

يعتبر الشمول المالي عاملا أساسيا لمواجهة تحديات الفقر والبطالة خاصة في العالم، والتي يختلف فيها المنطقة التي تشهد ارتفاعا في مستوي الفقر، والذي أعتبر ضرورة حتمية لتوسيع الخدمات المالية، لهذا وسنحاول التكلم على واقع الشمول المالي على المستوي بلدان العالم في هذا المبحث ولأهم التطورات التي عرفها الشمول المالي عالمي ودراسة المؤشرات الجزئية العالم وأسباب المعوقات التي تواجهه.

المطلب الأول: تطور الشمول المالي في العالم

لقد سحلب هذه المؤشرات الشمول المالي في العالم تحسن خلال الفترة (2011-2017)، حيث ارتفع عدد الأشخاص البالغين (أكبر من 15 سنة) الذين يمتلكون حساب لدى مؤسسة مالية رسمية من 15% سنة 2011 الى 67% وهذا ما يدل على إهتمام الحكومة في مختلف الدول على تعزيز الشمول المالي كل حسب استراتيجياته الخاصة، مما أدي إلى هذا التحسن الملحوظ.[1]

أولا: الافراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العالم

[1] – جيك هيس واخرون، **قاعدة بيانات الشمول المالي**، (قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا مجموعة البنك الدولي، 2017)، ص:03.

الشكل رقم (2-1): نسبة البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العالم سنة 2017

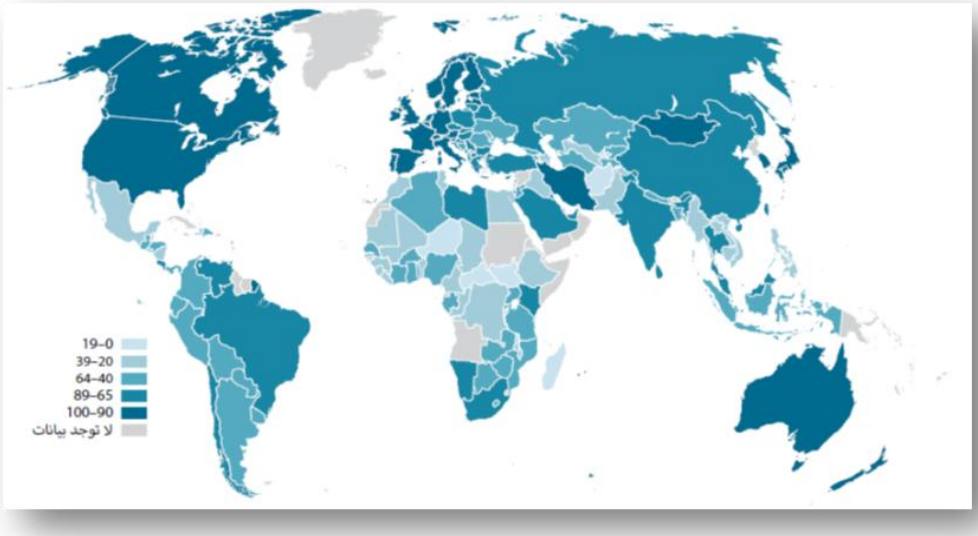

المصدر: جيك هيس واخرون، **قاعدة بيانات الشمول المالي**، (قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا مجموعة البنك الدولي، 2017)، ص:03.

عالميا يمتلك 69%من البالغين حاليا حسابات في البنك أو لدى الشركات تقوم بتقديم خدمات عبر الهاتف المحمول، حيث ارتفعت هذه النسبة من 62% سنة 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51%في عام 2011، وفقا لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمي.

وهناك زيادة كبيرة في استخدام الهواتف المحمولة والانترنت لإجراء المعاملات المالية، ففي الفترة بين سنتي 2014 إلى 2017، أسهم ذلك في نسبة مالكي الحسابات الذين يقومون بإرسال المدفوعات رقميا أو تلقيها من 67% إلى 76% عالميا، وفي البلدان النامية من67%الى70%.

2- من لا يزالونا بلا حساب مصرفي في العالم

عالميا هناك نحو 1.7 مليار بائع لا يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقييم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ولأن عموما البالغين تقريبا يملكون حسابات في البلدان مرتفعة الدخل، فإن جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في البلدان النامي وبالفعل يعيش قرابة النصف في سبعة بلدان فقط هي: بنجلاديش، الصين، الهند، إندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، باكستان ويمثل النساء بـ 56% من اجمالي البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية.[1]

[1] جيك هيس، **مرجع سابق**، ص:03.

الشكل رقم(2-2): نسبة الذين لايزالون بلا حساب مصرفية في العالم سنة 2017.

المصدر: جيك هيس واخرون، **قاعدة بيانات الشمول المالي**، (قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا مجموعة البنك الدولي،2017)، ص:03.

ولإلقاء الضوء على أسباب عدم امتلاك حسابات مصرفيي، اشتمل المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشرات العالمي للشمول المالي لعام 2017 على سؤال للبالغين ممن ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية عن الأسباب وراء ذلك، وذكر معظمهم سببين، وكان السبب الأكثر شيوعا هو أنهم لا يمتلكون أموالا تستدعي استخدام حساب، وقد اثار ثلثان الي ذلك باعتبار أحد الأسباب وراء عدم امتلاك حساب في مؤسسة مالية فيما أثار الخمس تقريبا إليه باعتبار السبب الوحيد وأثار نحو الربع الى التكلفة وبعد المسافة وأفادت نسبة مماثلة أنهم لا يمتلكون حساب لأن أحد أفراد أسرته لديه حساب بالفعل، وفي المقابل أشار نحو خمس البالغين ممن لا يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية إلى نقص المستندات وانعدام الثقة في النظام المالي فيما أشار 6% إلى شواغلهم الدينية[1].

المطلب الثاني: تطورات الشمول المالي في مختلف التكتلات العالم

فيما يلي سنقوم ببعض الدراسات التي توضح تطور الشمول المالي اعتماد على مؤشرات ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية بناءات على قاعدة البيانات البنك الدولي في بعض مناطق العالم.

[1] جيك هيس واخرون، **مرجع سبق**، ص:03 .

الجدول رقم (2-1): تطورات نسبة الجزئية لمتغيرات الشمول المالي للبالغين الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية (15 سنة فما فوق)

الوحدة:(%) من سكان البالغين

السنة	المنطقة	ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية (اكبر من 15 سنة)	المنطقة	ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية (اكبر من 15 سنة)
2014	العالم	%61	الدول العربية	%29
2017		%67		%37
2014	منطقة اليورو	%95	امريكا اللاتينية والكاريبي	%%52
2017		%95		%54
2014	افريقيا جنوب الصحراء	%29	شرق أسيا والمحيط الهادي	%72
2017		%33		%73

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على قاعدة البيانات المؤشر العالمي (Global Findex Database)

يتضح من خلال المعلومات الجدول أعلاه (2-1) نسبة الشمول المالي حسب مؤشر ملكية الافراد البالغين(أكبر من 15 سنة) لدي مؤسسة مالية خلال سنتي(2017/2014)، فقد عرف إرتفاع ملحوظ بنسبة 61% سنة 2014، إما في سنة 2017 فقد ارتفعت هذه النسبة بـ 67% بالنسبة للعالم.

وعند مقارنة نسبة هذا المؤشر بين مختلف المناطق في العالم، كمنطقة اليورو و أمريكا اللاتينية شرق آسيا والمحيط الهادي وإفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية، يتضح أيضا أنها شهدت تحسن ملحوظ من حيث الشمول المالي، فقد بلغ عدد الأفراد البالغين الذين يمتلكون حساب لدى مؤسسات مالية رسمية سنة 2014 بنسبة(95%،52%،72%، 29%،29%) على الترتيب، أما في سنة 2017 فقد شهدنا زيادة ملكة الحساب في مؤسسة مالية إلى (95%،54%،73%،33%،37%) على الترتيب.

ومن هنا نستنتج أنه في سنة 2017 تحتل منطقة اليورو المرتبة الأولي حيث الشمول المالي بنسبة 95%، تليها شرق آسيا والمحيط الهادي بنسبة 73%، ثم أمريكا اللاتينية بنسبي 54%، أما إفريقيا جنوب الصحراء فقد بلغت النسبة 33%. ومع مقارنة هذه المناطق مع الدول العربية يتضح لنا أن نسبة الشمول المالي لم تصل إلى الحد المطلوب حيث لم تتجاوز 37%فقط سنة 2017، بينما

كانت 29% سنة 2014، إذ وجب على بعض الدل بذل المزيد من الجهد لتوفير الخدمات المالية على أوسع نطاق وتشجيع الأفراد على الاندماج في النظام المالي الرسمي للالتحاق بمختلف مناطق العالم.

ولتوضيح أكثر يمكننا ترتين مناطق العالم حسب مؤشرات ملكية لدي مؤسسات مالية رسمية لسنة 2017 كما يلي:

الشكل رقم (2-3): نسبة المواطنين الذين تزايد أعمارهم عن 15 سنة ويملكون حساب في مؤسسة مالية في مختلف مناطق العالم لسنة 2017

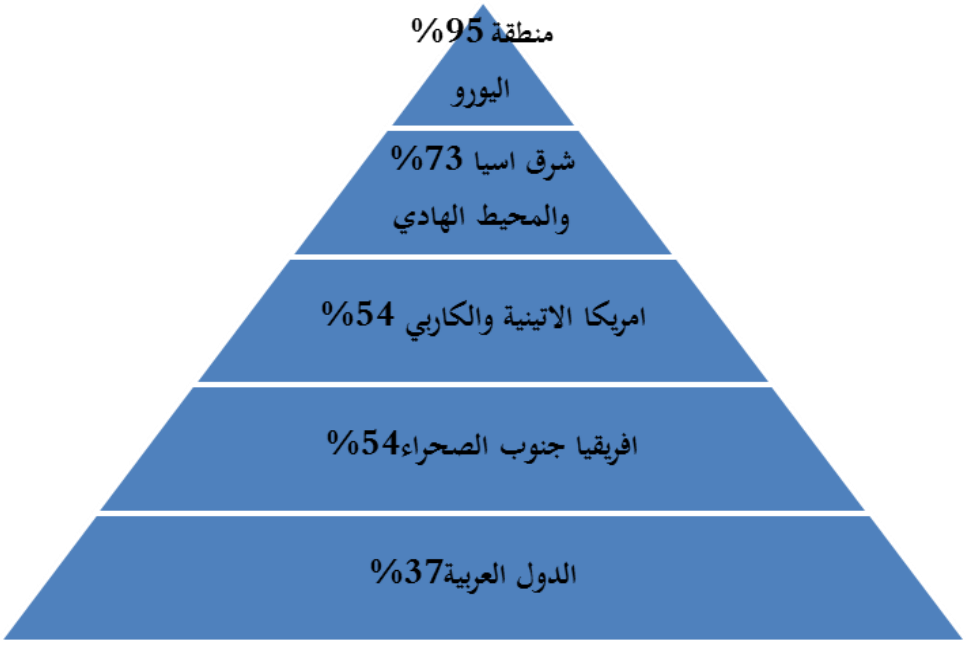

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشرات المالية (Global Findex Database)

الجدول رقم (2-2): تطورات نسبة للمتغير الادخار في مناطق العالم خلال الفترة (2017/2014).

الوحدة: (%) من السكان البالغين

المنطقة	السنة	ادخار
الوطن العربي	2014	%7
	2017	%8
جنوب شرق اسيا	2014	%37
	2017	%26
أوروبا ووسط اسيا	2014	%25
	2017	%28
منطقة الاورو	2014	%35
	2017	%38
أمريكا الجنوبية الكاريبي	2014	%11
	2017	%12
أمريكا الشمالية	2017	%46
	2014	%55
إفريقيا جنوب الصحراء	2014	%6
	2017	%6
جنوب أسيا	2014	%6
	2017	%8
العالم	2014	%24
	2017	%21

المصدر: Demirgùç-Kunt, Asli, Lenora Kiap par, Dorothy siniya Ansar, and Jake Hess.2018. The Global Findex Data base 2017: Mesurions Financial Inclusion and the Fin Tech Révolution. World Bank : Washington, DC.

يتضح من خلال المعلومات الجدول أعلاه (2-2)، نسبة الشمول المالي حسب مؤشر الادخار للبالغين (اكبر من 15 سنة) لدي مؤسسة مالية خلال سنتي(2017/2014)، فقد عرف في سنة 2014 بنسبة 24%، أما في سنة 2017 فقد إنخفضت هذه النسبة حيث سجلت بـ21% بالنسبة للعالم.

وعند المقارنة لبعض المناطق المختلفة في العالم، تبين أن أمريكا الشمالية تملك أكبر نسبة حيث بلغت خلال سنة2014 بـ 46%، لتعرف تحسن في سنة بـ 55% خلال سنة 2017، تليها منطقة الأورو بنسبة 35%،38% خلال سنتي 2014-2017 على الترتيب، ثم تليها أوروبا ووسط آسيا فتملك نسبة25%،28%، وهذا بفضل تطور البنية التحتية للخدمات المالية وكذا تطور القطعات المصرفية انخفاض التضخم مما يساعد زيادة في معدلات الادخار.

أما بالنسبة لبافي الدول بالنسبة للوطن العربي فكانت نسبة ادخاره في سنة 2014 بـ 7%، لتزيد زيادة طفيفة سنة 2017حيث أصبحت 8%، أما بالنسبة إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة أما بالنسبة مستقر خلال سنتي 2014-2017 بـ 6%، أما بالنسبة جنوب شرق اسيا فنلاحظ سنة 2014 كانت نسبة 37% لتنخفض وتصبح 26% في سنة 2017، وترجع إلى تدني نسبة الشمول المالي في معظم الاقتصاديات وكذا ارتفاع في التضخم مما يؤدي إلى محدودية كفاءة الوساطة المالية في هذه الدول.

الجدول رقم (2-3): تطورات النسبة للمتغير ملكية بطاقة الائتمان في العالم خلال الفترة (2017/2014)

الوحدة: (%) من سكان البالغين

المنطقة	السنة	ملكية بطاقة الائتمان
الوطن العربي	2014	%5
	2017	%5
جنوب شرق اسيا	2014	%18
	2017	%22
أوروبا ووسط اسيا	2014	%32
	2017	%34
منطقة الأورو	2014	%42
	2017	%45
أمريكا الجنوبية والكاريبي	2014	%22
	2017	%19
أمريكا	2014	%62

الشمالية	2017	%67
إفريقيا جنوب الصحراء	2014	%2
	2017	%2
جنوب اسيا	2014	%2
	2017	%2
العالم	2014	%18
	2017	%18

المصدر: Demirgùç-Kunt, Asli, Leora Kappa, Dorothée siniya Ansari, and jaka Hess.2018. The Global Findex Data base 2017:Measuring Financial Inclusion and the Fin Tech Révolution. World Bank: Washington, DC.

يتضح من خلال الجدول أعلاه (2-3) أن نسبة مؤشر متغير ملكية بطاقة الائتمان للبالغين (أكبر من 15 سنة) بالنسبة للمؤسسات المالية خلال الفترة (2014-2017)، حيث تملك أمريكا الشمالية نسبة 62% خلال سنة 2014 ليرتفع ارتفاع طفيف بـ 5%، أما بالنسبة للعالم فقد عرف استقرار في النسبة بـ 18%خلال سنتي (2014-2017).

ومن خلال مقارنة بالنسبة للمناطق العالم المختلفة، كمنطقة أورو تملك نسبة 42%خلال سنة 2014، لترتفع ارتفاع طفيف بنسبة 3% خلال سنة 2017، تليها منطقة أوروبا اسيا بـ 32% خلال سنة 2014، لترتفع في سنة 2017 بـ 3%، ثم تليها أمريكا الجنوبية والكاريبي بنسبة ارتفاع 5%خلال سنتي (2014-2017) وهّذا راجع إلى تبني بعض الدول العالم استراتيجية الشمول المالي وكذلك عدم وضع شروط تعجيزية للعملاء.

أما بالنسبة لباقي الدول فنلاحظ كل من الوطن العربي وافريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا استقرار في النسبة خلال سني (2014-2017) بـ(5%،2%، 2%) على الترتيب، وهدا راجع إلى عدم وجود الثقة والثقافة التعامل بين العميل اتجاه البنوك وكذا ارتفاع مستوي الاستبعاد المالي مع ضعف الكثافة المصرفية.

المطلب الثالث: أسباب ومعيقات تطور الشمول المالي في الدول العالم

تواجه بلدان العالم جملة من التحديات التي تعيق مسار تعزيز الشمول المالي حيث لا تزال بعيدة على تحقيق مستوي مقبول للشمول المالي، وفيما يلي نوضح العقبات والمعوقات التي تحول دون نشر الشمول المالي في الدول العالم وآليات تحريرية.

أولا: معوقات توسع انتشار الشمول المالي في العالم العربي:

يواجه مسار تعزيز الشمول المالي عدة تحديات وعراقيل تتمثل فيما يلي:[1]

- عدم تطور البيئة التحتية للقطاعات المالية في الآونة الأخيرة؛
- ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو لشركات؛
- غياب تصنيف مالي والقانوني محدد للمؤسسات التمويل المتناهي الصغر، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي في تنظيم التمويل من قبل البنك المركز.

ثانيا: آليات تعزيز الشمول المالي في العالم العربي

تعزيز الشمول المالي أصبح مطلبا ضروريا من أجل دعم مسار التنمية والتقليل من الفقر في ظل زيادة الاهتمام العالمي بتحقيق الشمول المالي والتي بدورها تتمثل في:

1- دعم البيئة التحتية المالية:

وتعد ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن أهم ركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية، لذلك يجب تحديد أولوية تجهيز هذه وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها؛
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية؛
- توفير قواعد بيانات شاملة خاصة البيانات الائتمانية لأفراد ومؤسسات المصغرة.

2- تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجيا:

وذلك من أجل تسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب مما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية، إضافة إلى ضرورة العمل على تطوير وتحسبن تبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية.

[1]- فلاق صليحة، **مرجع سابق**، ص: 10.

3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء:

لتسيير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشأة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مراعات احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء إلى جانب تعزز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمام العملاء[1].

4- نشر الثقافة المالية

من أجل الأخذ بآراء المستهلكين حول الخدمات المالية المقدمة، كما ينبغي على المؤسسات المالية توفير بيئة صالحة لحماية المستهلكين ويتعين على الجهات الرقابية لضمان تلبية احتياجات المستهلكين والمؤسسات المالية وتعزيز الثقة في النظم القائم، وذلك من أجل تحليل الشكاوي المستهلكين ودراسة اتجاهاتهم وممارسات السوق من خلال إكتشاف الممارسات والعوامل التي تضعف من ثقة المستهلك في السوق عند تقييم الخدمات المالية.

[1] فلاق صليحة، **مرجع سابق**، ص: 10.

المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه

تتمركز الجزائر وفقا لمؤشرات الشمول المالي المجموعة الثانية عالميا ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع، ولمعرفة الوضع الحالي وسنحاول التكلم على واقع الشمول المالي في الجزائر في هذا المبحث ولأهم الإجراءات التي تبنها البنك الجزائر في المجال الشمول المالي، وكذا ودراسة المؤشرات الجزئية وأهم التحديات التي تواجهه في الجزائر.

المطلب الأول: أهم الاجراءات التي تبناها البنك الجزائر في المجال الشمول المالي

من أهم الاجراءات التي تبناها البنك الجزائر هي كالتالي:[1]

بناء على تصريح السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي 27 أفريل 2020 تحت شعار" **نحو بناء تعليم تعزيز الشمول المالي**"، سيمثل الانتقال لمرحلة جديد لبنك الجزائر، الذي يعتزم تنفيذ العديد من الإجراءات وهي كالتالي:

- تعليم وتحسين فئة الشباب خاصة، بمبادئ وأصول الثقافية المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة، لتحقيق بناء ثقافة مصرفية لدى الشباب؛
- وضع استراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصوصا نحو البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، بغرض أشراكها في هذه المبادرة خاصة فيما يتعلق ببلورة اللوائح والإجراءات التنظيمية؛
- تركز البنك خلال لقاءاته على مسألة الشمول كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي، كأداة فعالة التنمية الاقتصادية؛
- تسجيل الشمول المالي كأولوية قصوي في برامجهم والتركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية؛
- توسيع الخدمات إلى كل مناطق الوطن والتي تعرف البعض منها انعداما من الخدمات المالية، وفي نفس السياق يستحسنها؛
- تشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صرف آلي، وتزويد التجارة بأجهزة الدفع الإلكترونية..الخ)، وهذا من تحفيز للعملاء على إستخدام وسائل الدفع غير النقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الإبتكار وتقديم منتجات جديد مسايرة للتطورات التكنولوجية.

[1]- عماد غزاري، **لشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا- كوفيد 19**، (مجلة التمويل والتنمية المستدامة، العدد01، المجلد:06، جامعة المية، الجزائر، 2021)، ص:79

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

يعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من ارتفاع لنسبة الاقصاء المالي والذي قدر بنك الجزائري سنة 2017 بـ 6475 مليار دينار جزائري، أما ما يعادل 33% من الكتلة النقدية، حيث دق البنك الجزائري ناقوس الخطر وضرورة تجنيد كل الامكانيات الإمتصاص هذه الأموال وإستثمارها، بدل اللجوء للإستدانة من الخارج أو التمويل غير التقليدي، ومن أجل تفصيل أكثر يمكننا توضيح في الجداول التالية:

1- مؤشرات ملكية الحسابات في مؤسسات مالية بالنسبة للبالغين فوق 15سنة:

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين فوق 15 سنة في مؤسسات مالية خلال سنتي (2014-2017).

الجدول رقم (2-4): ملكية الحسابات في مؤسسات بالنسبة من البالغين (15 سنة فمل فوق) في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: (%) نسبة السكان البالغين

	المجموع		الإناث		الذكور	
السنوات	**2014**	**2017**	**2014**	**2017**	**2014**	**2017**
النسبة	**%50.5**	**%42.4**	**%40.3**	**%29.3**	**%60.9**	**%40.3**

المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للشمول المالي (Global Findex Data base)

يتضح من خلال الجدول أعلاه (2-4) تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنتي (2014-2017)، حيث سجلت في سنة 2014 نسبة 50.5%، وسرعان ما تراجعت في سنة 2017 الى 42.4%، وهذا راجع إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة، والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

كما نلاحظ وجود زيادة نسبة ممن يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية رسمية من الذكور على نسبتهم من الإناث في الجزائر خلال سنة 2017، حيث بلغت40.3% للذكور مقابل 29.3% بالنسبة للإناث من البالغين، أي هناك فجوة واسعة بين الاناث، مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على الحصول على الائتمان في المؤسسات الرسمية في الجزائر إلى عدم إمتلاك الاموال أو مصدرها، بالإضافة إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية.

2- مؤشرات الاقتراض البالغين (فوق15 سنة) إقتراض من المصاريف التجارية أو المؤسسات المالية:

يعد مؤشر القرض ذا أهمية لقياس الشمول لمالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائح المجتمع للاستفادة من لمنتجات المالية، ويوضح الجدول التالي مدى اقتراض الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) من المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول رقم(2-5): نسبة الافراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين اقترضوا من المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة:% من السكان البالغين

السنة	2014	2017
النسبة	%2	%5

المصدر:2018; The little data book on financial inclusion World bank group,2012,2015

يتضح من خلال لمعلومات الموجودة في الجدول أعلاه (2-5) أن نسبة الاقتراض للبالغين (أكثر من 15 سنة) الذين إقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية في الجزائر ضعيفة جدا، حيث نلاحظ إرتفاع طفيف من 2% في سنة 2014 إلى 5% في سنة 2017، وهذا راجع إلى نقص تبني استراتيجية الشمول المالي في الجزائر وكذلك وضع شروط تعجيزية للحصول على قروض.

1- مؤشرات الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين

يقيس هدا المؤشر مدى قيام البالغين(15 سنة فما فوق) بالادخار من المؤسسات المالية الرسمية، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول (2-6): نسبة الادخار من المصاريف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين(15 سنة فما فوق) خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة:(%) من سكان البالغين

السنة	2014	2017
النسبة	%14	%11

المصدر:2018:2012,2015 The little data book on financial inclusion World bank group

يتضح لنا من خلال المعلومات الموجودة في الجدول أعلاه (2-6) أن نسبة الادخار من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) في الجزائر انخفاضا، حيث سجلت في سنة 2014 نسبة 14% لي تعود بانخفاض بنسبة 11% في سنة

2017، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ضعف الشمول المالي في الجزائر وعدم وجود ثقة بين العملاء والبنك....

2- مؤشرات إستخدام الفروع البنكية والمصرف الألي للأفراد البالغين

الجدول رقم (2-7): نسبة استخدامات الفروع البنكية والمصرف الألي للأفراد البالغين(15 سنة فما فوق) خلال الفترة (2014 -2019)

الوحدة:(%) من السكان البالغين

السنة / المؤشر	2014	2017	2018	2019
مؤشرات الفروع البنكية لكل 100 الف بالغ	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2
مؤشرات استخدام الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ	-	%9.34	%9.54	%9.64

المصدر: بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:(Global Findex Data base)

يتضح لنا من خلال المعلومات الواردة في الجدول أعلاه (2-7) بالنسبة للمؤشرات الفروع البنكية في الجزائر أنا هناك استقرار في النسبة، فالجزائر لا تملك إلا 05 فروع لكل 100 الف بالغ خلال سنوات الدراسة، أي أن هناك ضعف في إنتشار الخدمات المصرفي، أي أن البنوك لا زالت تعتمد على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات عبر الفروع البنكية المكلفة.

ونلاحظ بالنسبة للمؤشرات إستخدام الصراف الألي في الجزائر، أن معدل انتشاره ضعيفة جدا، بالرغم من تحسن الملحوظ خلال السنوات خلال السنوات، حيث ارتفع من 9.34% في سنة 2017 إلى 9.64% في سنة 2019، وهذا يوضح غياب مفهوم المشمول المالي في القطاع البنكي الجزائري.

المطلب الثالث: تحديات وحلول تعزيز الشمول المالي في الجزائر

أولا : تحديات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يهتم هذا المطلب بحصر مجموعة من التحديات التي تواجه مسار الشمول المالي في الجزائر، حيث لايزال الطريق طويلا لتحقيق المستوي المرغوب، وفيما يلي يوضح العقبات التي تحول دون نشر الشمول المالي في الجزائر:[1]

[1]- مروي قاسمي، **دور الشمول المالي في تحسين الاداء البنكي**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج،2022)، ص:56.

- إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية إنخفاض السيولة وبالتالي صعوبة المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر؛
- إرتفاع في فاتورة الواردات، يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية.
- تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار، وإنخفاض مداخيل الصادرات؛
- إنخفاض معدلات النمو لمستويات غير كافية لامتصاص البطالة، وعدم التمكن من تنفيذ البرامج المسطرة، ومواجهة المشاريع الجزائرية لصعوبة نتيجة ذلك؛

ومن جهة أخرى اشار التقرير الاقتصادي الموحد إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للجزائر، والتي تعمل على الحد من فرض النفاذ للخدمات المالية، وتتمثل أبرز هذه التحديات في:[1]

- **ضعف البنية المالية التحتية:** نقصد بها ضعف المكونات الاساسية لها، والمتمثلة فيما يلي:
- **عدم ملائمة البيئة التشريعية:**

- أن البيئة التشريعية في تنظيم النشاط المصرفي في الجزائر، لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، ففي الدول المتطورة توضع القوانين مسبقا أي قبل حدوث ما أعدت لأجله؛
- عدم وجود قوانين تؤطر الصيرفة الإسلامية بالرغم من وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال منذ أكثر من عقد من الزمن، فلا توجد قوانين تسمح أو تمنع ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية، لإنجاح التجارة الالكترونية، والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي.

- **ضعف الشبكة المصرفية**

في سنة 2014 جاء قانون المالية ليعهد إلى بنك الجزائر مهمة جديدة تتمثل بالتحديد في ترقية وتنظيم الشمول المالي بالتركيز على تطوير بعد الانتشار المصرفي على المستوي الوطني، وهو ما يسمح بفتح وكالات بنكية جديدة، ومنح الاعتمادات لفتح بنوك خاصة ومكاتب تمثيل، لتعزيز القطاع المصرفي الجزائري مع نهاية 2017 بـ (20وكالة جديدة)، حيث ارتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية

[1]- Bqnque D' Algérie , « Brochure sur l'inclusion financière »,P02 ? http :www.bank-of- Alegria. Dz-pdf/inclusion7.pdf, consulté le v18/01/2019.

من (1558 وكالة) في 2015 إلى(1588 وكالة) في 2016، أما في سنة 2017 فقد تعززت الشبكة المصرفية باعتماد(27 وكالة جديدة)، ليصبح العدد الإجمالي للمؤسسات البنكية والمالية (1604 وكالة)، لكن هذا النمو المتزايد في عدد المصارف لا يعني بالضرورة تحسن مستوي التغطية المصرفية، حيث في سنة 2017 يعادل وكالة واحد لكل 2609 نسمة (مقابل 25900 في 2016 و25660 في 2015)، وهي منخفضة اذا ما قورنت بالمعدل العالمي(وكالة لكل 3000 نسمة)، او معدل التغطية الخاص بالجزائر (وكالة لكل 5000 نسمة مكعب).[1]

- **ضعف وسائل الدفع وأنظمة التسوية:**

توفر المصاريف في مجملها البطاقة البنكية للسحب (CBR) لزبائنها، والبطاقات البين بنكية(CIB)، وهي تسمح لزبون بنك معين بالدفع والسحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن، بالإضافة إلى أنواع أخري من البطاقات الالكترونية (ماستر كارد، فيزا كارد) التي تخصص لفئة خاصة من زبائن (رجال الاعمال والمستثمرين) وفق شروط معينة، ومجالات استخدامها في الجزائر ضيقة.

لكن للأسف الواقع الصرفي والمالي يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له، لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب إستخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية.

- **قواعد البيانات:**

إن مكاتب الاستغلال الائتماني، التي كان معمول بها سابقا، لم تعد تؤدي دورها، بالإضافة الى انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الافراد والشركات ، وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصاريف والمؤسسات المالية.

- **العنصر البشري:**

من خلال ذلك:

- ضعف مهارات اعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في المصارف، مما ادي الى تفشي عمليات الاختلاس التي تستمر في بعض الحالات عدة سنوات قبل اكتشافها؛
- عدم احترام الاجراءات الرقابية الداخلية، الامر الذي اضعف الثقة في العلاقة بنك والزبون؛

[1]–SMAH H, (2017). «Pour une meilleure inclusion financière et l'accessibilité aux services bancaires et financiers :cas de l'Algérie «. Revue critique de droit et sciences politiques, Université Mouloud Maameri de Tizi Ouzou, numéro2,p47.

- تهميش الكفاءات وعم وجود مخططات واضحة وفعالة للتكوين.

- **آليات معالجة ملفات القروض:**

يشتكي الافراد المؤسسات من ثقل اجراءات طلب القروض، خاصة ما يتعلق بفترة دراسة ملفات القروض، والرط تعجيزية فيما بخص القروض الاستثمارية، كارتفاع المساهمة الشخصية إلى حدود 70% من قيمة المشروع، اضف الى ذلك المبالغة في قيمة الضمانات التي قد تصل صعف البلغ المقترض، ما يؤدي الى عزوف الشباب عتها.

- **ضعف الحماية المالية للزبون:**

وذلك من خلال:

- أن النظام المتعلق بضمان الودائع المصرفية، يسمح بتعويض الزبون، في حالة إفلاس بنك أو توقفه عن النشاط في حدود قيمة معينة تعتبر منخفضة نسبيا ولا تحفز على الادخار، وفي اطار سياسة الشمول المالي وبعث الثقة من جديد في العلاقة (بنك – زبون)، ثم رفع هذه القيمة لكنها نبقي غير كافية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض معدلات الفائدة على الودائع الادخارية؛
- الاخلال بأهم قاعدة في النشاط المصرفي، وهي مبدأ السر المهني، الذي تشدد عليه كل البنوك المركزية في العالم، لحماية بيانات الزبائن المالية.

- **الخدمات التقليدية:**

هيمنة القطاع المصرفي العمومي أدت إلى إنعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف منتجات متشابهة إن لم نقل نفسها، وتطبيق نفس معدلان الفائدة، ما عدا بعض الحالات الاستثنائية التي تنفرد فيها المصارف الخاصة عن غيرها بخدمات نجدها مرتفعة التكلفة، وهو ما يعد استغلال ماليا.

- **نقص الثقافة المالية:**

يعرف الوعي المصرفي بأنه إعتباد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف، وإعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد إنتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي الظاهر المتجذرة في الاقتصاد الجزائري، وبعض الدول الأخرى على عكس دول الخليج، التي تعرف مستويات عليا من الشمول المالي تترجمها نسبة تثقيف مالي مرتفعة.

ثانيا: الحلول المقترح لتنمية الشمول المالي في الجزائر

من أهم الركائز الاساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي، ما يلي[1]:

- **دعم البنية التحتية**

وتعد أهم المقومات الرئيسية لإرساء بيئة لتحقيق الشمول المالي، حيث يشترط إحترام الولايات لتحقيق النمو الاقتصادي، ونتطرق إلى مكونات البيئة التحتية المالية فيما يلي:

- **توفير بيئة تشريعية ملائمة**

وذلك من خلال:

- التقليل من المبالغ في تطبيق الإجراءات؛
- التوقف عن اشتراط اي وثيقة ثبوتية في حالات الايداع، حتي يتم إدماج أكبر قدر ممكن من حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي؛
- إصدار تعليمات ومذكرات عمل جديدة (دعم الشمول المالي، تشريح آليات وخطوات إنجاحه، وتنظيم الأولوية مع الصرامة في التنفيذ، تكثيف الرقابة للتأكيد من سلامة سير العملية).

- **زيادة معدل الكثافة المصرفية**

وذلك من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مختلف المصارف والمؤسسات المالية الناشطة، مع التركيز على إنشاء فروع أو مكاتب تمثيل تعني بالتمويل المتناهي الصغر، الإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء المصارف وذلك يهدف الوصول الى مستوي معدل الكثافة المصرفية الدولية.

- **تحدث وسائل الدفع وانظمة التسوية**

والمقصود بها تحسين أداء الجهاز المصرفي، لامتصاص حجم السيولة المتداولة خارج القنوات المصرفية الرسمية، وهذا من خلال:

- تعميم الموزعات الألية للنقود (DAB) عبر كامل الوكالات المصرفية؛
- تطوير شبكة الأنترانت؛
- تعميم العمل بمحطات الدفع الالكترونية(TPE)؛
- توفير خدمات الهاتف المصرفي، وغير ذلك من وسائل الرقمية التي تسير تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

[1]– Intervention de Lassai M Gouvieux de la Banque d' Algérie,(14–15 mai 2014). Op. cit, p : 03.

- **تنمية العنصر البشري**

وذلك من خلال:

- التكوين الدوري والمتواصل لكل موظفي المصارف بدون استثناء، وتحت إشراف اطارات عليا(محلية وأجنبية)؛
- اشتراك المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين في هذا الدور من خلال تكثيف الملتقيات والمؤتمرات العلمية والتخصيصات التي تعني بالصيرفة، مع تكييفها والواقع الاقتصادي للدول؛
- رد الاعتبار للكفاءات من خلال وضعهم في مراكز المسؤولية، بدل التهميش والاقصاء الذي يؤدي في بعض الاحيان إلى أداء سلبي دافعة الانتقام، إن لم يؤدي الى الاختلاس.

- **تحسين آليات معالجة ملفات القروض:**

وذلك من خلال:

- تمكين تحقيق الاستراتيجية المعالجة الالكترونية باستخدام المعالجة الالكترونية، حيث يوفر كل مصرف على موقعه المعلوماتي تطبيق (APPLICATION) أو برامج آلي (LOGICIEL) خاص بكل نوع من أنواع القروض؛
- تخفيف حجم الوثائق المطلوبة، من خلال توفير أجهزة قارئة لبطاقة الهوية البيو مترية، المخزنة للمعلومات الشخصية التي تكون الجزء الإداري من الملف؛
- مراجعة الفترة القانونية لدراسة الملف، وكذلك إعادة النظر في نسبة مساهمة المصرف في قروض الاستثمار، من خلال تسقيفها على مستوي كل المصارف.

- **توفير حماية مالية افضل للزبون:**

وذلك من خلال:

- الصرامة في تطبيق العقوبات إذا ما ثبت الإخلال بمبدأ السر المهني، حفاظا على خصوصيات الزبائن؛
- وضع معدلات فائدة حقيقية موجبة، تعوضه عن التدهور في قيمة العملة؛
- إعادة النظر بالزيادة في الحد الأقصى الممنوح للزبون كتعويض في حالة إفلاس الصرف الذي يتعامل معه أو توقفه عن الدفع؛
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على طلب الزبائن؛
- توفير آليات للتعامل مع شكاوي الزبائن؛

- توعية وتثقيف العملاء خاصة بالفئات المهمشة، ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك مالية لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

- **تنويع المنتجات المالية وتطويرها:**

وذلك من خلال:

- تعميم الصيرفة الالكترونية في كل البنوك وبكل وسائلها لتوفير خدمات امام الزبائن؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء؛
- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الحاجيات الشخصية والعائلة؛
- مراعات احتياجات ومتطلبات العملاء ،وكذا تشجيع على المنافسة بين مقدي المنتجات.

في سياق تعزيز الإطار التنظيمي للشمول المالي عملت مصالح بنك الجزائر على تحضير تعليمتين في هذا إحداهما تتعلق بالشروط العامة والخاصة الضرورية ولاتفاقية حساب الودائع ولأخري تتعلق بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية.

بالإضافة إلى إجراءات أخرى تمت لتعزيز الشمول المالي، نوجزها فيما يلي:[1]

1- مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

يسمح تحسين الاطار القانوني التنظيمي في هذا المجال بإخراج الجزائر منذ فيفري 2016 من البيان العام لمجموعة العمل المالي، الذي يتضمن قائمة البلدان التي تعرف اخفاقات استراتيجية في هذا المجال.

2- مجال الشمول المالي

تعزز النظام المصرفي في عام 2016 بعشرين(20) وكالة جديد، و(35) وكالة في عام 2017، وهذا ولا تزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير، مع ذلك تبقي الوساطة المصرفية ضعيفة نسبيا وفي حاجة الى تحفيز كبير شهدت القروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا بنسبة (14.92%و10.13%) خلال سنة 2015 و2016 على التوالي، ارتفعت القروض الموجهة للأسر بنسبة 15.13%في عام 2015 و 15.36%خلال سنة 2016 وللإشارة فان القروض الممنوحة للأسر متمثل أساسا القروض الرهنية.

[1]- نسرين رجال، **مرجع سبق**، ص ص: 59-60.

المبحث الثالث: التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يعد التحول الرقمي ضرورة حتمية يفرضها التطور التكنولوجي حالي لكافة الأطراف ولجميع المعاملات البنكية، حيث يعتبر وبكل بساطة استثمار جديد يساعد على تحسين وتنوع أساليب الخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي والخروج من الأزمة الصحية الحالية.

لهذا وسنحاول التكلم عن التحول الرقمي في المبحث الأول وأهمته بالنسبة لتعزيز الشمول المالي في المبحث الثاني، اما بالنسبة للمبحث الثاني تناولنا فيه عن أهمية الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر في ظل جائحة كورونا(كوفيد19).

المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي

يمكن تعريف التحول الرقمي إلى النحو التالي:

التعريف الاول:

عبارة عن عملية التي تهدف إلى تحسين الوحدة من خلال أحداث تغييرات أساسية في هيكلها من خلال الجمع بين التكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المعلومات الاتصالات والاتصال، ووفقا لذلك فان التحول الرقمي يتضمن مفهوما واسعا للخدمات المصرفية، وهي رقمنه المستندات، والتوقيع الالكتروني للمعاملات، والكشوفات الالكترونية، والمدفوعات الالكترونية، يتزايد إستخدام العملاء للاضطرابات الرقمية، وتظهر أنواع جديدة من الحلول في هذا القطاع، والتالي فان نماذج الأعمال الجديدة ضرورية في الصناعة المصرفية لتسليط الضوء على جميع العمليات المصرفية الهامة.[1]

التعريف الثاني:

هو التغير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية لا حداث تغير جذري في طريقة العمل، ولخدمة المستفيدين بشكل اسرع وافضل وهو ايضا تحول تنظيمي متكامل، بغرض تسهيل الاجراءات والعمليات الإدارية ورفع جودتها، للوصول إلى مرحلة النضج الرقمي.[2]

---

[1]– د .طيبي حمزة، **واقع وتحديات مساهمة وباء كوفيد19 في تعزيز الشمول المالي الرقمي**،(مداخلة مقدمة المؤتمر الدولي الأول بالمسيلة بعنوان: "تفعيلات التعاملات الالكترونية في خدمة الاقتصاد الرقمي في ظل جائحة كوفيد19"، بتاريخ، 2022)، ص: 05.

[2]– د. خواثرة سامية، **التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدما**، (المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والانسانية، المجلد 02، العدد58، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2021)، ص: 109.

المطلب الثاني: أهمية التحول الرقمي بالنسبة للشمول المالي

وتتمثل فيما يلي:[1]

- ظهور خدمات مبتكرة وسرعة في نقل المعلومات؛
- المساهمة في تنظيم الإدارة عمليات القطاع المالية وتسهيل استخدامها؛
- يساهم التحول الرقمي في تعزيز برامج الحماية الاجتماعية مثل: وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه، وكذا مساعد رجال الأعمال والتجار على القيام بعمليات السداد الرقمي وسهولة الوصول إلى خطوط الائتمان؛
- القضاء على القفر؛
- سهولة وسرعة ومرونة تطبيق خدمات جديد؛[2]
- رفع مستويات الشفافية والحكومة مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء والإنفاق؛
- زيادة الانتاجية وتحسين المنتجات مما يحقق استمرارية الأعمال والخدمات.

المطلب الثالث: أهمية الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر في ظل جائحة كورونا(كوفيد19)

أولا: آثار جائحة كورنا (كوفيد19) على الاقتصاد الجزائري:

في ظل غياب المعطيات الرقمية والاحصائية بالقدر الكافي عن الآثار التي خلفتها جائحة كورونا (كوفيد 19)، على المؤشرات الاقتصادية الجزائرية، لهذا يمكن التطرق الى أثارها السلبية والايجابية على الاقتصاد الجزائري[3]:

1- الأثار الإيجابية:

رغم الأثار الايجابية التي خلفتها جائحة كورونا(كوفيد 19) على الاقتصاد الجزائري، إلا أنها خلفت جملة من ايجابيات على الاقتصاد من أجل استغلالها وتعزيزها مستقبلا ، ويمكن حصرها فيما يلي:

- إعادة هيكلة الانفاق الحكومي وترشيده؛

---

[1]- بوزانه ايمن، حميدوش وفاء، **مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي**،(مجلة الدراسات، العدد:01، المجلد12، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزئر،2021/01/27)، ص:**07**.

[2]- حسيني حازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، (مجلة اقتصاديات الشمال افريقيا، العدد23، المجلد:16، جامعة الشلف، الجزائر، 2020)، **ص:111**.

[3]- سفيان خلوفي، كمال شريط، **أثر جائحة كورونا كوفيد- 19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من 2020 مع الاشارة إلى حالة الاقتصاد**، (مجلة العلوم الانسانية، العدد: 03، العدد:08، أم البواقي، ديسمبر 2021)، ص:1668.

- تفعيل اليقظة الاستراتيجية أتجاه المخاطر الوبائية مستقبلا؛
- تخفيف الأعباء الضريبة والرسوم للمؤسسات الاقتصادية؛
- انتشار الرقمية لبعض القطاعات والتعاملات.

2- الاثار السلبية:

يمكننا حصر أثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا علي الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

- اعاقة مختلف النشاطات الاقتصادية لأثر من(6أشهر)، مما خلف مجموعة من الخسائر لدى المؤسسات الكبرى مثل: شركة خطوط الجوية ؛
- ارتفاع تكاليف التصدي والاحتواء نتيجة تحويل الاعتمادات مالي مختلفة، الى وزارة الصحة حسب العدد 19 من الجريدة الرسمة،
- غلق النشاطات الاقتصادية والتخفيف من حركات تنقل الأشخاص؛
- خسائر في شركات النقل الجوي التي بلغت لحد الأن 38 مليار دينار جزائري
- انخفاض أسعار البترول خلال الربع الأول من سنة 2020 إلى أقل من 20 دولار أمريكي للبرميل وتعتبر أخر أزمة مالية في الجزائر.

ثانيا: دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا (كوفيد19):

تعد الخدمات المالية الرقمية وسيلة تساعد على إخراج الناس من الفقر، ويقوم الشمول المالي بإتاحة الفرص للمزيد من الأشخاص لكي يقوموا بإنشاء مشروعاتهم الخاصة وكسب دخل ثابت، والمؤسسات التي تعمل في هذا المجال لا تقوم فقط بتوفير الفرص المالية بل تقوم أيضا بتثقيف الناس حول كيفية إدارة الائتمان والتطور أعمالهم الخاصة، حيث تعرض الجزائر مثلها مثل الدول العالم لصدمة وصحية المعتادة وهذا بسبب جائحة (كوفيد 19) حيث ساهمت الخدمات المالية الرقمية دور كبيرا في تصدي لجائحة (كوفيد19) وذلك في ظل جائحة (كوفيد19) من أجل تعزيز الشمول المالي إلى:[1]

- تسمح المدفوعات الرقمية للمستهلك بتحويل الأموال بدفع الفواتير و دفع ثمن السلع والخدمات من منزله؛

[1] https:// www.blogs.worldbank.org/arabvoices/how-digital-financil-services-can-provids-pah-oward-economic-recovery-algeria.

- التخفيض بشكل كبير عن الحاجة إلى الاتصال المادي في المعاملات التجارية والمادية، مما يبقي الشركات المحلية مفتوحة اثناء الإغلاق الاقتصادي؛
- سرعة والأمان وتنوع في الخدمات المالية الرقمية؛
- تحسين تنافسية القطاع المالي وتعزيز الثقافة المالية في المجتمع؛
- تطوير البنية التحتية الرقمية الالكترونية وذلك بتوفير شبكات الأنترانت ذات تدفق عالي؛
- تشجيع المصاريف على تحسين خدماتها بإدماج التكنولوجيات الرقمية وطرح منتجاتها مبتكرة،
- ازدياد الوعي لدي شريحة من الجزائريين بأهمية استخدام أدوات الدفع الا تلامسيه.

وقد قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الإجراءات لتصدي الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد19)، بهدف تعزيز الشمول المالي وتطوير قطاع الرقمنة، وتقديم خدمات مالية رقمية لأكبر شريحة من المواطنين والمؤسسات وتكمن أهم الاجراءات فيمايلي:

1- خدمات السحب والدفع الالكتروني في ظل جائحة (كوفيد 19):

ونقصد بعملية السحب الالكتروني هو إستخدام أجهزة السحب الآلية واستخدام البطاقات البنكية والتي سبق شروع اصدارها في سنة 1997، أما بالنسبة لعملية الدفع الالكتروني فقد اصدر في سنة 2009 إلا أها بقيت محدودة للغاية[1].

الجدول رقم (2-8): تطوير عدد عمليات السحب والدفع الالكتروني في الجزائر خلال تفشي جائحة (كوفيد 19) لسنة 2020

الوحدة: مليون (دج)

	سنة 2020	عدد أجهزة السحب الآلي	إجمالي عدد عمليات السحب	عدد أجهزة نهائي الدفع	العدد الاجمالي لعمليات الدفع
بعد الجائحة	مارس		5570786		27399
	أفريل		4927910		19590
	ماي		538135		19867
	جوان		5756339		29479
	جويلية	3030	5143904	30178	44782
	المجموع		26780774		159117

المصدر: إحصائيات تجمع النقدي الآلي، عبر موقع على الأنترنت
https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/

[1] – د. محمد شكرين، **مرجع سابق**، ص: 227.

من خلال الجدول أعلاه رقم (2-8) بالنسبة لتطور عدد عمليات السحب والدفع الالكتروني في الجزائر خلال جائحة (كوفيد 19)، حيث بلغت عملية السحب خلال شهر مارس 5570786 عملية لترتفع إلى 5756336 عملية في شهر جوان، ومن هنا نلاحظ ان عملية السحب بقيت غفي نفس المستوي في حدود 5 ملايين، أما بالنسبة لعملية الدفع الالكتروني فنلاحظ تراجع بمقدار 2080 عملية خلال فترة تشديد الحجر الصحي، ليرتفع في شهر جويلية إلى مستوي قياسي جديد عند 44782 عملية، ويعود سبب عدم اقبار على هذه العمليات خلال الجائحة كورونا(كوفيد 19) الى:

- تعود أغلب الحسابات البنكية إلى الموظفين في مختلف القطاعات والمتقاعدين؛
- قلة عدد الأجهزة السحب حيث يبلغ 9.38 جهاز لكل 100 ألف نسمة، وكثرة توقفهم عن الخدمة بسبب الأعطال أو لعدم تزويدهم بالأوراق النقدية؛
- ضعف الترويج لخدمات المالية الرقمية من قبل القائمين،
- تدني الثقافة المالية والرقمية في المجتمع، مع انخفاض مستوي ربط الأنترنت؛
- تخوف من امكانية استخدام هذه التقنيات من أجل الرقابة الضريبة.

2- خدمات الدفع عبر شبكة الأنترنت لمختلف القطاعات:

يمكن توضيح أهم العمليات الدفع عبر شبكة الأنترنت لمختلف القطاعات خلال جائحة كورونا (كوفيد19) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): تطور عمليات الدفع عبر الأنترانت في الجزائر لمختلف القطاعات خلال جائحة كورونا (كوفيد 19) لسنة 2020

الوحدة: مليون (دج)

خلال جائحة (كوفيد 19) خلال الفترة 2020					
القطاعات	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية
النقل	1813	60	178	585	49
التأمين	787	247	58	63	358
الكهرباء والماء	5487	2609	4101	13591	8776
الخدمات الادارية	274	42	49	90	86
مقدمو الخدمات	8545	6597	9871	28914	20664
بيع البضائع	0	5	23	16	15
العدد الاجمالي للعمليات	16906	9557	14280	43259	29948

المصدر: https ://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

من خلال الجدول أعلاه (2-9) بالنسبة لتطور العمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال جائحة كورونا (كوفيد 19)، حيث نلاحظ ارتفاع تدريجي لعمليات الدفع عبر الانترنت، حيث بلغ في شهر مارس 16906 عملية، لي تصل ذروتها إلى 43259 في شهر جوان، وهذا راجع إلى فرض وتشديد اجراءات الحجر الصحي والتباعد.

حيث كانت أكبر زيادة في الخدمات الذي ارتفع عدد عملياته من 8548 عملية في شهر مارس إلى 28914 في شهر جوان، أي ارتفاع بـ 20366 عملية، تم قطاع الكهرباء والماء حسي سجل في شهر مارس 5487 عملية وفي شهر جوان بـ 13591 عملية، أي ارتفاع بـ 8104 عملية، ثم تليه قطاع بيع البضاعة عبر الانترنت لأول مرة تسجيل 59 عمليه خلال الاشهر الاولي من بداية الجائحة (كوفيد19) خلال سنة 2020.

ولتوضيح اكثر لتطورات عمليات عبر الأنترانت في الجزائر لمختلف القطاعات خلال جائحة كورونا (كوفيد 19) لسنة 2020، قمنا بعرصها بيانيا خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): تطور عدد عمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال أزمة جائحة كورونا (كوفيد19) سنة 2020

الوحدة: مليون (دج)

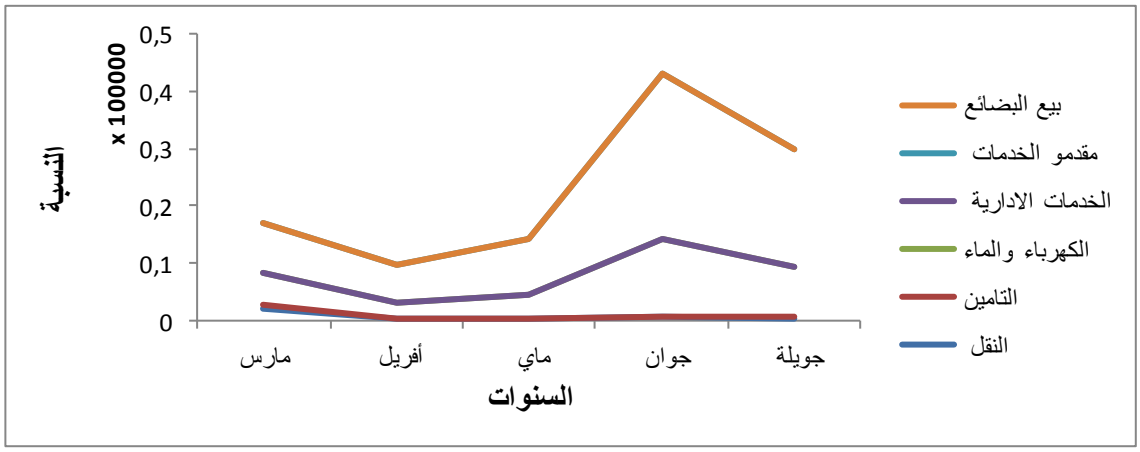

المصدر: https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-2) يمكننا تفسري هذا الارتفاع بالنسبة للبضائع إلي الاستمرارية في الأنشطة التجارية والخدماتية خلال جائحة كورونا (كوفيد19)، مما ساعد على ارتفاع في حجم الاتصالات الهاتفية خلال فترة الحجر الصحي.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق نستنتج أن الخدمات المالية تلعب دور كبير في تعزيز الشمول المالي وذلك بوصول الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع المتنوعة والمبتكرة بتكاليف أقل وفي الأوقات المناسبة، إلا أن الجزائر لازالت بعيدة كل البعد على الوصول لتعزيز الشمول المالي باستخدام التقنيات التكنولوجيا المالية، ويعود السبب في ذلك لمجموعة من العوائق التي تواجه الأفراد والمؤسسات المالية والدولة في حد ذاتها، كضعف في البنية التحتية ونقص التثقيف المالي، على عكس دول أخرى نجحت في تبني تقنيات هذه الاستراتيجية من خلال مواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا عن طريق مجموعة من السياسات التي انتهجتها في سبل تعزيز الشمول المالي.

وبالطبع لا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها على الزيادة مستوي الشمول المالي نظرا لوجود علاقة تكاملية بينهما، نتيجة للدور الإيجابي الذي تلعبه في توفير البيئة التحتية، مما يساهم في حصول كافة شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرقمية.

خـــاتمــة عامة

تساهم الخدمات المالية إسهاما رئيسيا في تحقيق النمو الاقتصادي شامل لكافة القطاعات، إلا أنا هناك عدة عوامل تساهم في نقص فرص الحصول على الخدمات المالية، وهي عوامل تؤثر بوجه خاص على تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في مجال الخدمات المالية في الجزائر، أيضا لدعم ومواكبة التقدم التكنولوجي المصرفي وتحقيق الاندماج في عالم الاقتصادي.

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا فيها من خلال الدراسة فيما يلي:

- يتجسد تفعيل سياسات الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تحسين كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار القائم على الابتكار المالي الرقمي.
- تدني مستوي الشمول المالي في الجزائر وغياب استراتيجية وطنية للشمول المالي.
- تتجلي أهمية الشمول المالي الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي.
- تقوم البنوك بدور أساسي في تعزيز الشمول المالي من خلال وضع القواعد المنظمة والتي تهدف إلى تسليط الاجراءات والمعاملات المصرفية.
- اعداد استراتيجية ملائمة للتثقيف المالي وكسب ثقة المستخدمين أفراد ومؤسسات في الخدمات المالية الرقمية والاسراع في استخدامها.
- اظهرت جائحة كورونا (كوفيد19)، مدى الحاجة إلى تطور الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- التحول الرقمي لم يعد اختيار بل أصيخ ضرورية حتمية، حيث انه يواجه عدة تحديات أهمها تطوير البنية التحتية الرقمية، تحسين التنافسية القطاع المالي ومقاومة مجموعات المصالح.
- تعتبر جائحة كورونا(كوفيد19) فرصة ونقطة انطلاق لتطير الخدمات المالية الرقمية في الجزائر مستقبلا، وبوتير أسرع وبجودة تضمن استقطاب أكبر شريحة ممكن من المستخدمين.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

- تم التأكد من الفرضية الأولي، فهي صحيحة حيث يأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي، من خلال مساعدته على تحسين الكفاءات بين المستخدمين وكذا تقليا من المخاطر البنكية؛
- فيما يخص الفرضية الثانية التي تنص على أن التحول الرقمي يساعد على تحسين الشمول المالي في الجزائر، فقد اثبت الدراسة التي قمنا بها بصحة هذه الفرضية، لكن لا تزال الجزائر

في أدني المستويات مقارنتا بالدول الأخرى من حيث مستوي الشمول المالي، وكذا عدم فعالية التكنولوجيا المالية بالنسبة أكبر في تعزيزها،

- بالنسبة للفرضية الثالثة هي الأخرى أثبتت الدراسة صحتها، فقد ساعدة الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا (كوفيد19)، من خلال تنوع في الخدمات المالية الرقمية وبأقل تكلفة ووقت.

ثالثا: التوصيات

- لابد من تطور البنية تحتية مالية قوية، تضمن توفير بيئة قانونية ملائمة وداعمة للانتقاء للشمول المالي، وتهتم بالفئة المهمشة ماليا سواء كنت أفراد أو شركات مصغرة، كما تدعم الانتشار الجغرافي في البنوك والمؤسسات المالية، ونظم ووسائل الدفع والتسوية؛
- الاستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في مجال الشمول المالي والاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات من أجل ابتكار الخدمات المالية ترضي العملاء وتحقق ربحية للمؤسسات المالية؛
- تكوين الإطار في المجال المالي والمصرفي لإنجاح عملية الشمول المالي؛
- توفير العدالة والشفافية من تقديم الخدمات المالية والمصرفية، حتمية يفرضها الواقع لحماية الزبون من الاستغلال المالي، وزيادة الثقة في النظام المالي والمصرفي بالتالي إدماج شرائح مجتمعية أكثر مع الوقت؛
- الإبتكار خدمات مالية تناسب كل الفئات المجتمعة يحسب حاجاتهم وقدراتهم وتطلعاتهم، وسهلة الوصول إليها، على أن تكون ملائمة من حيث النوعية والتكلفة؛
- الاهتمام بالتثقيف المالي من خلال تبني استراتيجيات وطنية للتربية المالية، مثل برامج محو الامية المالية المستحدثة في بعض دول الخليج وادراج التثقيف المالي في برامج التربية لضمان الوصول إلى أكبر قاعدة من الزبائن في المستقبل؛
- وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي تنفذ عبر مراحل، وذلك من خلال تحديد الحاجات والفجوات المالية القائمة به، ثم وضع الأهداف والآليات، وتقسيم التقدم المحقق لتعديل الانحرافات؛
- ضرورة توسع الجزائر في إعتمادا على التجارة الالكترونية؛
- السعي نحو تطور آليات رقابية قوية لتوفير الحماية للمستهلكين.

رابعا: افاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض أفاق الدراسة:

- مساهمة الحلول الرقمية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ما بعد كورونا؛
- تعزيز الشمول المالي آلية لدعم التنمية المستدامة في الجزائر.

قـــائمـــة المصادر
و المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا: الاطروحات والمذكرات

1. بختة بطاهر، عبد الله عقون، **تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة،**(مداخلة مقدمة في الملتقي الأول بمستغانم بعنوان: "الشمول المالي وسبل تعزيز في اقتصاديات الدول" بتاريخ 27و28 نوفمبر 2018).

2. راوية مكرود، **واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه،** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، مركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، 2021/2020).

3. زجال نسرين، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي،** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021/2020).

4. مبروكي فتيحة، زياني هاجر، **واقع الشمول المالي في الجزائر،**(أطروحة مقدمة لي نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة، 2016).

5. ما لوسي إكرام، **الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية،** (أطروحة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، نخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصفوة، ميلة، 2021/2020).

6. سهير بن السياسي، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية،** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بين يحي، جيجل، 2020).

7. قاسيمي مروي، **دور الشمول المالي في تحسين الاداء البنكي،** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2022).

ثانيا: الملتقيات والمؤتمرات

1. السيد الشاعر محمد، **التجربة المصرية نحو التحول الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،** (المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان: "التحول الرقمي واثره على التنمية المستدامة"، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2020).

2. حمزة طيبي، **واقع وتحديات مساهمة وباء كوفيد19 في تعزيز الشمول المالي الرقمي،** (المؤتمر الدولي الأول بعنوان: "تفعيلات التعاملات الالكترونية في خدمة الاقتصاد الرقمي في ظل جائحة كوفيد19"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022).

3. عبد القادر بسبع، دومة علي طهراوي ، **واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشرات العالمي للشمول المالي،** (المؤتمر العالمي الدولي بعنوان:" التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة"، الجزائر، 2017).

4. سماي على، قاضي عمر، **تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة،** (مداخلة مقدمة في ملتقي الوطني بالبليدة بعنوان:" واقع الشمول المالي في البنوك الاسلامية الجزائرية بتاريخ": جوان 2020).

ثالثا: المجلات

1. بورانة أيمن، حميدوش وفاء، **واقع تأثير تفعيل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية،** (العدد01، المجلد12، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، 2021/01/27).

2. حائزة حسيني، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، (** مجلة اقتصاديات الشمال افريقيا، العدد23، المجلد:16،جامعة الشلف، الجزائر،2020).

3. خلوفي سفيان، شريط كمال، **أثر جائحة كورونا كوفيد- 19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من 2020 مع الاشارة الى حالة الاقتصاد،** (مجلة العلوم الانسانية، العدد: 03، العدد:08، أم البواقي، ديسمبر 2021).

4. محمد حنين، عجور عدر، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية اتجاه العملاء،** (المجلة العالمية للاقتصادية والأعمال، العدد01، المجلد6، مركز رقاد للدراسات والأبحاث، 2019).

5. صونيا جواني، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي،**(مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 02، المجلد 04، 2021).

6. لوزري نادية، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وأليات تعزيزه،** (مجلة البحوث الاقتصادية والمناجمنت، العدد02، المجلد02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2021).

7. سامية خواثرة، **التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدما،** (المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والانسانية، المجلد 02، العدد58، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2021).

8. شكرين محمد، **أزمة كوفيد19 حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر**، (مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، العدد01، المجلد 12، الجزائر، جانفي 2021).

9. صليحة خفيفي، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، (مجلة التكامل الاقتصادي، العدد04، المجلد07، مخبر الصناعة والتطور التنظيمي للمؤسسات الابداعية، جامعة خميس مليانة، 2019/12/31).

10.صلاح الدين غريب ناصر، **سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية**، (مجلة العلمية ASJP، العدد 4، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2021).

11.صليحة فلاق، **تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، (مجلة المعيار، العدد:01، المجلد 12، جامعة احمد بن يحي الونش ريس، تيسمسيلت، 2012).

12.عديلة مريم، صونيا جواني، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي**، (مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، العدد02، المجلد 04، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012).

13.غزاري عماد، **الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا– كوفيد 19**، (مجلة التمويل والتنمية المستدامة، العدد01، المجلد:06، جامعة الميلة، الجزائر، 2021).

14. غزال مفتاح، بركات مراد، **الثقافة المالية كألية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، (مجلة أبحاث اقتصاد المعاصر، العدد03، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، 2020).

15.فراح أسامة، عبد العزيز رحمة، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، (مجلة طبنه للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد 04، المجلد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2012).

16.د. نبيل، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه**، (مجلة الاقتصاد الجديد، العدد03، المجلد،10، الجزائر، 2019).

– رابعا: دراسات:

1.جيك هيس واخرون، **قاعدة بيانات الشمول المالي**، (قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا مجموعة البنك الدولي، 2017).

II- مراجع باللغة الأجنبية:

1. Bqnque D'Algérie, « Brochure sur l'inclusion financière », P02 http : www.bank-of- Alegria. Dz-pdf/inclusion7.pdf, consulté le v18/01/2019.
2. SMAH H, (2017). «Pour une meilleure inclusion financière et l'accessibilité aux services bancaires et financiers : cas de l'Algérie «. Revue critique de droit et sciences politiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, numéro2.
3. Intervention de Lassai M Gouvieux de la Banque d' Algérie,(14-15 mai 2014). Op. cit..

- مواقع الكترونية بالأجنبية:

1. https:// www.blogs.worldbank.org/arabvoices/how-digital-financil-services-can-provids-pah-oward-economic-recovery-algeria.
2. : https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

الملاحـــــــــق

- **قائمة المصطلحات:**

المصطلحات	شرحه
المجموعة العشرين (G20)	هي منتدي دولي يجمع الحكومات ومحافظي البنوك المركزية من 19 دولة والاتحاد الاوروبي، تأسست المنظمة سنة 1999، وذلك بهدف مناقشة السياسات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، وأيضا معالجة القضايا المختلفة
الاشتمال المالي	ونقصد بها توسيع الخدمات البنوك والمصارف لتشمل كل الأشخاص الذين لا يعملون مع البنوك وهذا يعني الاشتمال المالي لجميع الخدمات المصرفية .
لجنة بازل للرقابة المصرفية	هي لجنة من هيئات الرقابية المصرفية التي انشأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر في عام 2009 ثم مرة اخري في عام 2014، في عام 2019،لايتكون من 45 عضوا من 28 ولاية ويتألف من البنوك المركزية والسلطات المسؤولة عن التنظيم المصرفي.
مجموعة العمل المالي	هي منظمة حكومية دولية مقرها ي العاصمة الفرنسية باريس، اسست سنة 1989م، وتهدف مجموعة العامل المالي لمحاربة تزوير العملات وتمويل الارهاب، ولديها 37 عضو ي المنظمة.
الجمعية الدولية لضمان الودائع	تأسست ي مايو 2002 من اجل تحسين عالية كفاءة انظمة ضمان الودائع المصرية بتطوير انظمة استحداث الادوات وارشادات.
الاتحاد الدولي للمشرفين على الشركات التأمين	هي منظمة تطوعية تركز على اساس المعايير وتتكون من مشرفي ومنظمي التأمين من اكثر من 190 ولاية قضائية ي اكثر من 140 دولة.
المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية	هي جمعية من المنظمات التي تنظم اسواق الاوراق المالية والعقود الآجلة في العالم، الاعضاء عادة ما تكون اوراق مالية.
السياسة النقدية	هي السياسة التي تعتمدها السلطة المالية في الدولة ما للتحكم اما بمعدات الربح الذي يدفع للاقتراض قصير المدى، او بمعروض المال ، وتكون عادة محاولة لتقليل التضخم او معدل الفائدة.
البنية التحتية	هي الهياكل التنظيمية اللازمة لتشغيل المجتمع أو المشروع أو الخدمة والمراق للازمة لكي يعمل الاقتصاد، ويمكن تعريفها بصفة عامة على انها مجموعة من العناصر الهيكلية المرتبطة التي توفر اطار عمل يدعم الهيكل الكلي للتطوير.
التركيز الائتماني	وهو عبارة عن نمو في رأس المال لشخص رسمالي واحد أو جماعة من الرأسماليين عن طريق جمع أو استيعاب حيازة رأسمالية إضافية.
تصنف المالي	هو تقدير تجربة بعض الوكالات التجارية المتخصصة لتقدير صلاحية أو أهلية شخص للحصول على قروض أو جدارة شركة أو حتي دولة للحصول على قروض، وهي ي ذلك تقوم بدراسة امكانيات الشركة أو الشخص أو الدولة المالية على مدى ائتمانها على القرض.
صناديق الاستثمار	هو عبارة عن وعاء مالي يمتلكه الآلاف من المستثمرين، ويكون رأس مال الصندوق مدعوما بالملايين، ويدار بواسطة خبراء متخصصين يقومون بعمل دراسات عن أضل الشركات التي الاستثمار بها لضمان أضل عائد ممكن.

- **قائمة المختصرات**

الاختصار	دلالته	شرحها
FI	الاشتمال المالي	Financial Inclusion
GT(G20)	مجموعة العشرين	Group of Twente (G20)
II	التمويل الدولي	Internaionq financing
BCB	لجنة بازل للرقابة المصرفية	Basel Commette on Banting
FAG	مجموعة العمل المالي	Financial Action Group
DGI	الجمعية الدولية لضامني الودائع	Déposait Guarantors International
IFIS	الاتحاد الدولي للمشرفين على الشركات التأمين	International Fédération of Insu rance Supervisons
IOSB	المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية	International organisations of Securities bodies

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: إقتصاد نقدي وبنكي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بوشيبة ملكة الدين المولود(ة) بتاريخ: 1993/11/01 ب: وتوغة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200324196 الصادرة بتاريخ: 2016/07/24 عن: وتوغة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم إقتصادية تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": واقع وأفاق تمويل الاستثمار في الجزائر دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000/2020

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/05

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن معرفة مدي مساهمة الخدامات المالية في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال دراسة على المتغير الشمول المول المالي ، وكذا التعرف عن واقع الشمول المالي في الجزائر مع وضع بعض الاقتراحات للأهم العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي في ظل التطورات المالية والمصرفية وأزمة الصحية الحالية (كوفيد19) التي تشهدها القطاع المالي في الجزائر، ومدي مساهمة التكنولوجيا المالية الرقمية في تحسين معدل الوصول الى الخدمات المالية.

تم التوصل من خلال الدراسة الى وجود تذبذب في مستوي الشمول المالي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العالم، مما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط، الأمر الذي يلتزم ضرورة اتباع استراتيجيات قادرة على تحسين خدمات المصرفية وتنوع الخدمات المالية الرقمية.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي، الخدمات المالية الرقمية، التحول الرقمي، الرقمنة، مؤشرات الشمول المالي

Abstract:

This study aimed to réveil the entent to winch Financial services contribue to the promotion of Financial inclusion th rough a study on the variable in Financial finance, as Wells as the réalités of Financial inclusion in Alegria, Witt somme suggestions for the Most important factorisé holding to promoteur Financial inclusion in the crurent Financial and ban King développent and Heath crises. (Covid-19) in Algerisas Financial secteur and the externat to winch digital fin Tech contribues to improuvions accès to Financial services.

The sud fond a fluctuation in the lève of Financial inclusion in Alegria as comparé to somme countries round the world, Makung It a group of countries witz medium Financial inclusion, winch Is commette to the Ned for stratégies capable of improuvions ban King services and the diversité of digital Financial services.

Keywords:

Financial inclusion, digital Financial services, digital transformation, digitation, Financial inclusion indicateurs